مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 2 تشرين الأول 2023

مقالات

i24NEWS: إسرائيل: عضو الكنيست الأرثوذكسي المتشدد يتهم مناهضي "الإصلاح القضائي" بشن حرب دينية

زعم موشيه غافني، عضو الكنيست الأرثوذكسي المتشدد، أن المتظاهرين الذين يتظاهرون ضد الإصلاح القضائي في إسرائيل لا يقاتلون من أجل قضايا اقتصادية أو اجتماعية ولكنهم بدلا من ذلك يشنون حربا دينية ضد اليهودية . وأدلى غافني بهذه التصريحات خلال اجتماع لحزبه، ديجل هاتوراه، وهو جزء من تحالف يهدوت هتوراة المتحد، أثناء حديثه عن متظاهري كابلان. كما نفى غافني الذي يرأس أيضا اللجنة المالية، مزاعم منظمي الاحتجاج، قائلا إن الاقتصاد الإسرائيلي لا يزال في حالة ممتازة ولم يتعرض لأضرار كما يزعمون. وأصر على أن المتظاهرين لا يركزون على الإصلاح القضائي بل ينخرطون بدلاً من ذلك في معركة دينية. وأضاف "المحتجون لا يتحدثون عن إصلاح قضائي أو أي شيء من هذا القبيل. إنهم يشنون حربا دينية ضدنا، وما رأيناه في يوم الغفران في تل أبيب دليل على ذلك. حربهم ليست اقتصادية ولا أمنية ولا اجتماعية". وأكد غافني "إنها حرب دينية. وهذه هي الطريقة التي يجب التعامل معها."

واتهم غافني الاقتصاديين الذين يعارضون الإصلاح القضائي الحكومي بخوض حرب دينية ضد اليهودية. وادعى أنه التقى بهؤلاء الاقتصاديين في الأشهر القليلة الماضية وانتقدهم بسبب تحذيراتهم الكاذبة المزعومة ضد الإصلاح. وأشار غافني إلى أنه على الرغم من التحذيرات التي تلقاها من الاقتصاديين، فإن الاقتصاد الإسرائيلي حاليا في حالة ممتازة. وأشار أيضًا إلى انخفاض قيمة الشيكل الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار الأمريكي في عام 2023، وهو ما كان مصدر قلق.

علاوة على ذلك، انتقد غافني المشاهد التي وقعت في ساحة ديزنغوف في تل أبيب خلال يوم الغفران .في ذلك الوقت، اندلعت اشتباكات عندما حاول بعض المصلين إقامة حواجز للفصل بين الرجال والنساء، وهي ممارسة حظرتها بلدية تل أبيب ومحكمة العدل العليا لأنها كانت في مكان عام. واختتم غافني حديثه بالقول إن الأحداث التي وقعت خلال يوم الغفران تشير إلى حرب على الدين. وقال إنه عندما ينشب القتال بسبب ممارسات دينية خلال يوم مقدس، فإن ذلك يدل على أن الحرب على الدين جارية.

* * *

يوناتان بولارد في لقاء خاص مع I24NEWS: "لو عاد بي الزمن لقمتُ مرة أخرى بالتجسس لصالح إسرائيل"

تطرق الأمريكي المتهم بالتجسس لصالح إسرائيل يوناتان بولارد، الذي يعد المحطة الأكثر توترًا في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في لقاء خاص أجرته قناة i24news إلى العلاقة الحالية بين بايدن ونتنياهو. وقال إن "الرئيس الامريكي يعامل بعض الرؤساء بشكل غير لائق وهذا غير مقبول وغير محترم كفاية سواء أكان ذلك معاملته للسيسي في مصر او لنتنياهو. أنا أيضًا لدي نقاشات وخلافات مع بيبي نتنياهو ولكن يجب على الرئيس الامريكي التصرف بشكل لائق مع كل مسؤول وخاصة من الشرق الأوسط ."

بالنسبة للتطبيع الإسرائيلي السعودي قال بولارد لقناة I24news انه يعتقد انها ليست بخطوة مناسبة وأنه لا يحبذ التطبيع في هذه المرحلة لأن السعودية كانت في حالة حرب دائمة مع اسرائيل، والخطوة الأولى يجب ان تكون هو ان تعلن السعودية انها ستنهي هذه الحرب حاليًا، وبعدها يجب ان تتأكد الولايات المتحدة واسرائيل ان الفلسطينيين لديهم ما يكفي من الديمقراطية ليستقلوا بدولة خاصة ومن ثم بحث ما يجب بحثه مع السعودية بشأن التطبيع." وبالنسبة للاتفاق مع الفلسطينيين قال بولارد "نحن من جعلنا السلام صعبا مع الفلسطينيين."

"سئلت من قبل أحد الصحافيين الأوروبيين حول رأيي عن ديمقراطية إسرائيل وبرأيي هذا سؤال صعب ومعقد، وجوابي هو انه مقارنة بالدول المجاورة كسوريا، مصر، لبنان، والعراق اسرائيل تعد ديمقراطية بالطبع."

بالنسبة لخطة "التعديلات القضائية "التي تروج لها حكومة نتنياهو انا لست قلقًا بالنسبة للديمقراطية الإسرائيلية، وهنا أنا ادعم خطة التعديلات، وهكذا كان النظام الذي ترعرعت فيه في أمريكا، كان هناك حدود للقضاة وكانوا جزءًا من الحكومة وهي كانت شريكة في تعيين القضاة والرقابة عليهم، ولم يتخطى أحد يومًا نظام القضاة وجهاز القضاء. يجب أن يكون هناك فصل بين السلطات ولكن يجب أن تكون أحكام وقوانين لهذا الفصل.

وعن نشاطه لصالح إطلاق سراح قاتل عائلة الدوابشة عميرام بن أولئيل قال بولارد: سألوني في السابق إن كنت أدعم قضية عميرام بسبب كونه يهوديا أو لكونه مستوطنا وجوابي كان دائما لا. إن كنت أعرف فلسطينا يُعامل كما تتم معاملة أوليئيل كنت سأدعم إطلاق سراحه. لا أومن تحت أي ظرف أن استعمال التعذيب لإجبار الناس على الاعتراف بأي شيء هو أمر جيد . ويؤكد بولارد أنه لو عاد به الزمن لقبل مرة أخرى التجسس لصالح إسرائيل. وحين سئل عما إذا كان يرى العقاب الذي أنزلته السلطات الأميركية به منصفا قال: "لا، لقد استخدمت كأداة ضد شعبي كما يحدث مع كثير من الفلسطينيين."

يذكر أنه في نهاية عام 2020، وصل الجاسوس اليهودي الأمريكي جونثان بولارد مطار "بن غوريون" بعد قضائه 35 عامًا في السجن بصحبة زوجته وكان في استقبالهما رئيس الوزراء في حينه بنيامين نتنياهو وقدم لهما بطاقتي هوية اسرائيلية قائلا له: "أهلا بك من جديد، أنت الآن في بيتك ."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يزعم أن العلاقات مع بن غفير على ما يرام وينفي أن يكون قصد استبعاد بن غفير من

اجتماع أمني

رئيس الوزراء يقول إنه تم مناقشة الشأن الإيراني، وليس مناطق واقعة ضمن نطاق بن غفير، خلال اجتماع رفيع المستوى في الوقت الذي تداولت تحدثت فيه تقارير على أن مشاركة الوزير لم تكن موضع ترحيب؛ وحاول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التقليل من أهمية استبعاد وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير من اجتماع رفيع المستوى ناقش المسائل الأمنية يوم الأحد، مدعيا أن الموضوع يقع خارج نطاق اختصاص الوزير. وفي بيان للصحافيين، قال مكتب رئيس الوزراء إن الاجتماع السري بعد ظهر الأحد "ركز على إيران ولم يتناول أي قضايا أمنية داخلية."

وحضر الاجتماع وزير الدفاع يوآف غالانت، ورئيس الأركان الإسرائيلي هرتسي هليفي، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، وجنرالات كبار. وأشارت تقارير إعلامية عقب الاجتماع إلى أن نتنياهو تعمد استبعاد بن غفير، الذي يرأس حزب "عوتسما يهوديت" القومي المتطرف، بسبب تاريخه الحافل بالمقترحات الإشكالية. وكوزير للأمن القومي، تتعلق مهام بن غفير بشكل أساسي بإدارة الشرطة والتعامل مع التحديات الأمنية داخل إسرائيل السيادية. ووصف مكتب نتنياهو الاجتماع بأنه "نقاش روتيني... في مجالات مختلفة حول إسرائيل."

ونفى مكتب نتنياهو وجود أي انقسام بين الحليفين في الائتلاف، مدعيا أن الاثنين "سيواصلان التعاون بشكل كامل." وجاء في البيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء أن "أي محاولة لخلق احتكاك بين رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي ونسبها إلى مصادر قريبة من رئيس الوزراء هي كاذبة تماما – ويتم القيام بها بشكل متعمد."

وعلى الرغم من التركيز المزعوم على إيران، أشارت بعض التقارير إلى أن الاجتماع تناول مناطق أقرب إلى البلاد. وفقا لتقرير لم يشر إلى مصدره في أخبار القناة 12، تناول الاجتماع أيض الحرم القدسي في البلدة القديمة، حيث من المرجح أن تؤدي زيادة الزوار اليهود خلال عطلة عيد العرش إلى إثارة التوترات، وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، وهما منطقتان خارج نطاق بن غفير ولكن تقارير أفادت أنه حاول التأثير على السياسة فيهما.

بحسب صحيفة "هآرتس"، قالت مصادر دبلوماسية قبل الاجتماع إن الجلسة ستناقش الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى إيران. وجاء في بيان سابق لمكتب نتنياهو أن الاجتماع تناول "التحديات الأمنية في كافة المجالات، مع التركيز على إيران." ويبدو أن بعض المقربين من بن غفير على الأقل يعتبرون غيابه عن الاجتماع بمثابة إهانة.

وقال عضو الكنيست تسفيكا فوغل من حزب "عوتسما يهوديت" لهيئة البث الإسرائيلي "كان": "لو كنت رئيسا للوزراء، لم أكن لأفعل ذلك. عندما تتجاهل وزير الأمن القومي، فإنك تسبب الضرر، ومن المؤسف أن يفعل نتنياهو ذلك."

خلال الاجتماع، غرد بن غفير عنوانا يشير الى زيادة الزيارات اليهودية إلى الحرم القدسي، وهي قضية قد تكون قابلة للانفجار، وعلق قائلا: "هذا ما يبدو عليه الحكم"! وتحدثت تقارير مرارا وتكرارا عن أن حضور بن غفير، الذي يتهمه منتقدوه بأنه شعبوي مثير للجدل، غير مرحب به في اجتماعات رفيعة المستوى بسبب مطالبه المثيرة للجدل، فضلا عن المخاوف من قيامه بتسريب معلومات سرية إلى وسائل الإعلام.

في اجتماع لمجلس الوزراء الأمني المصغر (الكابينت) في الشهر الماضي، أزعج بن غفير مسؤولي الجيش بالأسئلة والشكاوى حول نقل الأسلحة الأمريكية إلى السلطة الفلسطينية وإجراءات أخرى، لدرجة أن غالانت طلب من الضباط تجاهله، حسبما ذكرت أخبار القناة 13. وبحسب التقرير، أمر نتنياهو الضباط بالرد على بن غفير، قائلا إن أي وزير في الاجتماع يحق له الحصول على إجابات بشأن المسائل الأمنية. وقال التقرير، الذي لم يشر إلى مصدر، إن العلاقات بين الرجلين لا تزال ما بين المتوترة والمعدومة.

وقال مصدر مقرب من نتنياهو لم يذكر اسمه إن بن غفير لديه ميل في الاجتماعات الأمنية لاقتراح إجراءات من شأنها تعقيد الأمور بالنسبة لإسرائيل على الساحة الدولية. وقال المصدر "يأتي [بن غفير] إلى الاجتماعات ويسعى باستمرار إلى عمليات قتل مستهدف، وحظر إدخال العمال من قطاع غزة وفرض عمليات إغلاق غريبة على جميع أنواع القرى والمدن في الضفة الغربية"، مضيفا "إنه لا يفهم أنه مع مثل هذه السياسة لن يكون بإمكان رئيس الوزراء السفر إلى أي مكان – وبالتأكيد لن يحظى بحفلات استقبال في العالم." كما قال مصدر مجهول في حزب "الليكود" إن "الاجتماعات الأمنية التي يحضر فيها بن غفير تبدو كلعبة أطفال."

بحسب موقع "واينت" فإنه تم إخفاء عدد من عمليات الجيش الإسرائيلي عن بن غفير وسط مخاوف من أن يقوم بتسريب تفاصيلها قبل تنفيذها.

وبحسب صحيفة هآرتس، يفضل نتنياهو اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الدفاعية بناء على لقاءات مع متخصصين بدلا من زملائه الوزراء، خوفا من تسريب المعلومات. ومع ذلك، تتم دعوة بن غفير عندما تكون الأمور التي تتم مناقشتها تتعلق بالشرطة. وفي الآونة الأخيرة هناك زيادة في الاجتماعات الأمنية بينما تمر إسرائيل في فترة أعياد والتي تضمنت، من بين إجراءات أخرى، عملية كبيرة للشرطة لنشر آلاف العناصر في مواقع رئيسية، خاصة في القدس لتأمين أحداث خلال الفترة التي تستمر لمدة شهر. وتصادم بن غفير مع نتنياهو أيضا بشأن مطالبة الأول بفرض قيود على حقوق الزيارات للأسرى الأمنيين الفلسطينيين، على الرغم من تحذيرات كبار المسؤولين الأمنيين ضد مثل هذه الخطوة. بالإضافة إلى المخاوف الأمنية الداخلية، جاء لقاء الأحد وسط جهود أميركية للتوصل إلى اتفاق للتطبيع مع السعودية. وأوضح السعوديون أن أي صفقة من هذا القبيل ستتطلب اتخاذ إجراءات مهمة نحو إقامة دولة فلسطينية، وهو ما يرفضه بن غفير المتشدد.

* * *

تايمز أوف اسرائيل : مطالبة سعودية بالسيطرة على الحرم القدسي قد تؤدي إلى أزمة مع الأردن

بقلم أمير بار-شالوم

البند المتعلق بالأقصى في قائمة مطالب بن سلمان موجود في موقع أعلى بكثير مما يظهر في وسائل الإعلام؛ السؤال هو ما الذي ستفعله إسرائيل إذا اعتبر السعوديون هذا الطلب مطلبا أساسيا؛ في مثل هذه الحالة سيكون على الإسرائيليين فتح معاهدة السلام مع الأردن، الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمة خطيرة في العلاقات الإسرائيلية الأردنية وفي العلاقات بين السعودية والمملكة الهاشمية

كانت ليلة التقارير التي أحاطت باتفاق التطبيع مع السعودية مربكة للغاية في اليومين الماضيين. في الأمس (السبت)، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة جون كيربي إنه "تم وضع بنية تحتية للاتفاق بين البلدين." وفي الأمس (السبت) قرر أحدهم في الرياض تهدئة الرسائل المتفائلة: نقلت جريدة "الرياض" عن مسؤول سعودي كبير قوله إن "التوصل إلى اتفاقات لا يزال بعيدا وقد يأخذ وقتا طويلا." وفي الوقت نفسه، فإن خبرا نشرته الصحيفة قبل أسبوعين بشأن وقف المفاوضات تبين بعد أسبوع أنه غير صحيح، لذا يجب أخذ هذه الرسائل الواردة من مصادر سعودية مجهولة بحذر.

إن التوقيت ملّح، على الأقل بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة. محاكمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ماضية قدما ومن المتوقع أن يعتلي نتنياهو منصة الشهود في مارس 2024، بينما يدخل الرئيس جو بايدن سنة انتخابية ستكون صعبة ومرهقة ومحتدمة. ويحتاج كل من نتنياهو وبايدن إلى الإنجاز، وهو ما يضع ولي العهد محمد بن سلمان في موقع تفاوضي ممتاز، لذا ليس من المستبعد أن تكون الأنباء المتشائمة من الرياض جزءا من المفاوضات.

وفي غضون ذلك، يواصل القطار الجوي الإسرائيلي المتوجه إلى السعودية عمله. في الأسبوع الماضي، وصل وزير السياحة حاييم كاتس السعودية للمشاركة في مؤتمر دولي، وهذا الأسبوع يقوم وزير الاتصالات شلومو قرعي بزيارة السعودية لحضور مؤتمر حول البريد والشحن. يسمح السعوديون بهذه الزيارات، جزئيا لإثبات أنهم جادون في نواياهم.

فيما يتعلق بالعقبة الرئيسية للاتفاقية – القدرة على تخصيب اليورانيوم على الأراضي السعودية – في الوقت الحالي المخفي أكثر من المعلوم. في الأسبوع الماضي، أعلن وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، خلال اجتماع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن بلاده ستقبل بمعايير الإشراف الأكثر صرامة. كان ذلك من أجل طمأنة واشنطن والقدس، لكن ليس من المؤكد أن يكون ذلك كافيا.

في الوقت الحالي تحتفظ كل الأطراف بأوراقها قريبة من صدورها. ليس من الواضح ما هو الاقتراح المطروح على الطاولة، وما إذا كان يمكن لإسرائيل أن تتقبله، ويبدو أن المسار تسارع بالنسبة لولي العهد السعودي، تحديدا في مسألة التحالف الدفاعي الإقليمي برعاية أمريكية. وعلى الرغم من أن العلاقات مع طهران آخذة بالتسخن، إلا أن بن سلمان يدرك ويعرف أنها يمكن أن تبرد بسرعة، خاصة وأن إيران أصبحت الآن في موقع قوة مع الرياح المواتية القادمة من الصين وروسيا.

ما يعزز هذا التفسير هو ما نشرته وكالة "رويترز" يوم الجمعة عن استعداد السعودية التنازل عن بعض المطالب في الشأن الفلسطيني من أجل الحصول على الاتفاق الدفاعي وبسرعة. وليس مستبعدا أن تقرر كل الأطراف التقدم في الشأن الفلسطيني في وقت لاحق، بعد التوقيع على الاتفاق. وفي هذا الشأن، تحتفظ إسرائيل بورقة زيادة حصة العمال من غزة، ولا تمنحها ليحيى السنوار في الوقت الحالي.

تأجيل الشأن الفلسطيني ملائم لكل الأطراف، باستثناء الفلسطينيين. وحقيقة أن السفير السعودي لدى السلطة الفلسطينية نايف السديري، الذي قدم أوراق اعتماده الأسبوع الماضي في المقاطعة، ألغى زيارته المتوقعة إلى الحرم القدسي، تشهد على مدى حجم التوتر بين الرياض ورام الله بشأن هذه المسألة. والتفسير الرسمي لإلغاء الزيارة كان وجود مسائل تتعلق بالجدول الزمني، لكن السبب الرئيسي على ما يبدو هو الخشية من غضب فلسطيني قد يُوجه إلى السفير ويحرج

القصر الملكي. السعودية لا تريد هذه المشاهد، خاصة في مثل هذا الوقت الحساس. وهنا تأتي قضية أخرى، حساسة للغاية ومتفجّرة. لم يوافق أي مسؤول إسرائيلي تحدثنا معه على شرح ما إذا كانت هناك أي مطالب سعودية فيما يتعلق بالسيطرة الفعلية على الحرم القدسي، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي تلك المطالب.

ليس سرا أن السعوديين معنيون بالسيطرة على الحرم القدسي، وبذلك ترسيخ هيمنتهم كقادة للعالم العربي السني. في وضع كهذا، ستكون للسعودية سيطرة على الأماكن الثلاثة الأكثر قدسية للإسلام السني: مكة والمدينة والمسجد الأقصى. لم تتم تقريبا مناقشة مسألة السيطرة على وقف المسجد في السياق السعودي-الإسرائيلي، ولكن بحسب رأي الكثيرين فإن المسألة تُعتبر جوهرية بالنسبة لولي العهد السعودي.

في مقال نُشر في الموقع الإخباري اليهودي JNS قبل نحو شهر نقل باروخ يديد، وهو خبير في الشأن الفلسطيني، عن مسؤولين في الأوقاف انتقادهم للعاهل الأردني الملك عبد الله بشدة. وعلى حد قولهم، ضعفت مكانة الأوقاف بشكل كبير منذ تنصيب الملك، الذي على عكس والده الراحل الحسين، لا يتعامل مع الأمر بشكل مباشر، بل يترك أمر الإدارة اليومية لمساعديه. هذا، وفقا لمسؤولي الأوقاف، سمح لعناصر إسلامية متطرفة مثل الإخوان المسلمين وتركيا بزيادة نفوذها في المكان. وتدرك السعودية وجود هذا الفراغ ولذلك فإن البند المتعلق بالمسجد الأقصى موجود في موقع مرتفع ضمن قائمة المطالب، أكثر بكثير مما ينعكس في وسائل الإعلام.

والسؤال هو ماذا ستفعل إسرائيل إذا اعتبر السعوديون هذا الطلب جوهريا. سيكون على إسرائيل أن تفتح معاهدة السلام مع الأردن التي تنص على أن العائلة الملكية الهاشمية هي المسؤولة عن الوقف. وبحسب باروخ يديد، فقد حدثت مؤخرا توترات بين عمّان والرياض حول هذه المسألة، حيث يدرك الملك الأردني الخطر جيدا. وقد يكون هذا أيضا بداية أزمة خطيرة في العلاقات الإسرائيلية-الأردنية، حيث سيفقد الملك عبد الله وسيلة تأثير مهمة جدا: على الفلسطينيين، وعلى إسرائيل، وعلى العالم العربي.

* * *

تايمز أوف اسرائيل : بعد أيام من زيارة وزير السياحة، وزير الاتصالات يتوجه إلى السعودية

شلومو كرعي سيكون ثاني عضو في الحكومة الإسرائيلية يسافر إلى المملكة في أقل من أسبوع، وسط مساعي الولايات المتحدة للتوسط في اتفاق تطبيع بين القدس والرياض؛ يصبح وزير الاتصالات شلومو كرعي ثاني وزير يزور السعودية علنًا لحضور المؤتمر الاستثنائي للاتحاد البريدي العالمي لعام 2023 على رأس وفد إسرائيلي اليوم الاثنين، مع اقتراب القدس والمملكة العربية السعودية من اتفاق التطبيع. ومن المقرر أن يتحدث كرعي في الحدث الذي يستمر حتى يوم الخميس، بعد أقل من أسبوع من زيارة وزير السياحة حاييم كاتس للمملكة لحضور مؤتمر للأمم المتحدة. وتأتي هذه الزيارات في الوقت الذي تعمل فيه إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لمحاولة التوسط في اتفاق تطبيع بين القدس والرياض. وتطالب المملكة العربية السعودية ضمن هذا الإطار أيضًا من الولايات المتحدة إبرام اتفاقية دفاع مشترك كبيرة وصفقات أسلحة كبيرة، فضلاً عن تنازلات إسرائيلية للفلسطينيين.

وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي للصحافيين الجمعة إنه تم التوصل إلى "إطار أساسي" للاتفاق، لكنه شدد على أن الترتيب "المعقد" سيتطلب "تنازلات" من جميع الأطراف. وفي حديثه الشهر الماضي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن إسرائيل "على وشك" التوصل إلى صفقة تاريخية مع المملكة العربية السعودية.

وجاءت هذه التعليقات بعد أيام من قول ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لقناة "فوكس نيوز" إن "كل يوم نقترب" من تطبيع بلاده العلاقات مع إسرائيل، موضحا أن القضية الفلسطينية لا تزال عنصرا "مهما للغاية" في العملية، وأعلن أن السعودية ستضطر الحصول على سلاح نووي إذا فعلت إيران ذلك.

وفي وقت سابق من شهر سبتمبر، توجه وفد إسرائيلي مكون من تسعة موظفين إلى المملكة العربية السعودية لحضور اجتماع لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو كمراقبين. وترأس الوفد رئيس سلطة الآثار الإسرائيلية وضم دبلوماسيين، بحسب مسؤول إسرائيلي.

وفي خطوة استثنائية، لن يرافق كرعي مسؤولون من شركة البريد الإسرائيلية إلى حدث هذا الأسبوع، وسط خلاف مستمر بينه وبين رئيسها، ميشال فاكنين. وبحسب مكتب كرعي، تمت دعوة المسؤولين المعنيين لكنهم قرروا المشاركة في المؤتمر افتراضيًا. ورفضت شركة البريد الإسرائيلية ذلك، قائلة في بيان لها إنها لم تتلق الدعوة للمشاركة في الوفد.

وأضافت شركة البريد: "سيشارك ممثلو الشركة هذا العام في المؤتمر افتراضيًا، كما فعلنا في المناسبات السابقة. لم تتلق الشركة دعوة للحضور إلى المملكة العربية السعودية كجزء من الوفد الإسرائيلي."

وحاول كرعي ووزير التعاون الإقليمي دافيد أمسلم، الذي يتولى أيضًا مسؤولية الشركات الحكومية مثل شركة البريد الإسرائيلية، إقالة فاكنين في يوليو من أجل تعيين مقربين لهم في مناصب داخل المنظمة.

وأصدرت محكمة العدل العليا أمرا قضائيا بتجميد القرار في الشهر الماضي وأمرت كرعي وأمسلم بشرح قرارهما، مما يشير إلى معارضة القضاة للخطوة.

* * *

تايمز أوف اسرائيل : خلال تجمع لصلاة في تل أبيب، حاول المتظاهرون المناهضون للحكومة إظهار "يهودية مختلفة"

بقلم كنعان ليدور

الحدث الذي ولد من رحم الاشتباكات العلمانية-الدينية ومظاهرة ضد وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير يمثل مزيجا مختلفا من الإيمان والسياسة فقد ظهرت هيلا غليلي، وهي ترتدي تاجا من حجر الراين وضعته على نقاب أبيض مزين بآيات من التوراة باللغة العبرية، بشكل ملفت للنظر أثناء وقوفها في ميدان هابيما في تل أبيب يوم الخميس.

وارتدت غليلي الزي – الذي أكملته مع حبال حول معصميها ووشاح كُتب عليه "امرأة شجاعة، يمكن العثور عليها" – في مظاهرة ذات طابع ليبرالي نُظمت كتحذير من أن تصبح إسرائيل دولة دينية، كما شرحت لمن سأل. لقد كان زيها تعديلا خاصا بالتوراة للزي في "حكاية أمة (Handmaid's Tale) "الذي يرتدينه الناشطات النسويات في الاحتجاجات ضد التيار المحافظ في إسرائيل ودول أخرى. ولكن على عكس العديد من المظاهرات اليسارية التي شهدتها إسرائيل في الأشهر الأخيرة، فإن المظاهرة التي حضرتها غليلي يوم الخميس لم تكن تتعلق بتعزيز العلمانية أو الحد من الدين. بل كانت تجمع سياسي في جزء منها وصلاة يهودية في الجزء الآخر، بقيادة حاخامة نفخت في الشوفار (البوق) وسط تصفيق مئات المشاركين.

رحب العديد من الحاضرين في المظاهرة – على الأرجح أكبر رد فعل ذي طابع ديني حتى الآن ضد الحكومة اليمينية – بتسخير التجمع لليهودية الليبرالية في حركة الاحتجاج. لكن ذلك أثار أيضا عدم ارتياح لدى بعض المشاركين العلمانيين الذين لديهم نفور من اليهودية المؤسسية، وأبرز كيف يمكن أن يشكل هذا الشعور عقبات أمام إنشاء استجابة دينية قوية للإجراءات التي تتخذها الحكومة.

وقالت إحدى المنظمين، وتُدعى يايا فينك، وهي ناشطة من التيار القومي-المتدين في حزب "العمل"، إن الحدث، الذي برزت فيه أعلام قوس قزح وشعارات مناهضة للحكومة، شكل "استعادة اليهودية" من اليمين المحافظ.

وقالت الحاخام الإصلاحية غاليا سدان، التي ترأست مراسم الصلاة، إن الهدف من المظاهرة هو إظهار "نوع آخر من اليهودية" الذي ينسجم مع القيم العلمانية اليسارية التي تغذي الاحتجاجات مرة أخرى.

وجاء حدث يوم الخميس ردا على تجمع صلاة احتجاجي آخر أعلنه وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ثم ألغاه، والذي حث أتباعه على إقامة صلاة منفصلة بين الجنسين في ميدان ديزنغوف في تل أبيب يوم الخميس في تحد لسياسة المدينة حظر الفصل بين الرجال والنساء في الأماكن العامة. وجاءت هذه الخطوة ردا على مواجهة حادة حول الصلاة المنفصلة والتي تحولت إلى نزاع وطني وحوار حول الطابع الديني لإسرائيل.

يومي الأحد والاثنين، منع سكان تل أبيب العلمانيون المصلين الأرثوذكس من الصلاة في يوم الغفران مع وضع فاصل بين الجنسين في ميدان ديزنغوف. وسعى بن غفير، وهو سياسي يميني متطرف، إلى الاحتجاج على ذلك من خلال الإعلان عن إقامة صلاة مع فصل بين الجنسين.

في أعقاب إعلان بن غفير، قالت عدة مجموعات ناشطة إنها ستقيم صلاة بدون فصل بين الجنسين يوم الخميس في تحد للتجمع الذي أعلن عنه بن غفير. ووسط مخاوف من وقوع اشتباكات عنيفة بين المجموعتين، ألغى بن غفير الحدث. ثم نقلت المجموعات الاحتجاجية حدث الصلاة من ميدان ديزنغوف إلى هابيما. لكن بعض مؤيدي الاحتجاج كانوا يفضلون ألا تدخل الصلاة الصورة أبدا.

وكتبت نعومي ألون، وهي صحافية استقصائية، على فيسبوك معلقة على قرار نشطاء الاحتجاج تنظيم تجمع صلاة: "يا للغباء. بدلا من رفض فكرة الصلاة في الأماكن العامة والمطالبة بالفصل بين الدين والدولة، سيثبتون أنهم أكثر قداسة من بن غفير."

كما رفض طوفي بولاك، وهو كاتب وبودكاستر يدعم الحركة الاحتجاجية، فكرة التحول نحو الدين، وكتب على منصةX ، "لا وجود لله، ولم يكن له وجود أبدا. أشعر بغضب شديد لأنهم يجرونني، ويجرون الدولة بأكملها، إلى هذا الجنون. ومن المفترض أن هؤلاء هم قومنا، وهم ليسوا أقل علمانية مني."

وحضر ناتان داسكال (71 عاما)، وهو أستاذ في علم الأعصاب الجزيئي بجامعة تل أبيب، تجمع الصلاة على الرغم من وجود بعض التردد لديه بشأن الدين. وقال داسكال، الذي وُلد في الاتحاد السوفييتي سابقا، "أنا انسان علماني. أنا يهودي لأنهم كرهوني لكوني يهوديا". عندما سئل عما إذا كان مرتبطا عاطفيا أو روحيا بالصلاة من أجل دولة إسرائيل التي تقودها سدان، قال إن "الأمر بمثابة عمل سياسي بالنسبة لي." وأضاف داسكال "أنا أحاول ألا أقاوم الدين. لأنني تربيت على مقاومة الدين منذ الصغر. هناك أسباب كثيرة [لمقاومة] الدين بشكل عام ورجال الدين ومؤسساته في إسرائيل والعالم." وقال داسكال، الذي يقيم في رمات هشارون بوسط إسرائيل، إن نصف عائلته أصبحوا متدينين، ولقد تعلم "قبول حسنات الدين إلى جانب سيئاته."

وقالت غليلي، الناشطة مع التاج والنسخة اليهودية من النقاب، إنها لا تعارض الدين، ولكن غليلي، التي أجبرها زوجها المنفصل عنها على الخضوع لإجراءات طلاق في محكمة الأسرة الدينية بدلا من محكمة علمانية، لديها "مشكلة مع الإكراه الديني"، كما تقول. وقالت غليلي "لا أعتقد أنه من الصواب أن يكون في هذا البلد نظامي محاكم متنافسين"، في إشارة إلى ما يُسمى "سباق السلطات" في جهاز القضاء الإسرائيلي، حيث يمكن للشريك (الزوج/الزوجة) الذي يطلب الطلاق أولا أن يحدد ما إذا كانت الإجراءات ستتم في محكمة مدنية أو في محكمة حاخامية معترف بها من قبل الدولة. يرى الكثيرون أن هذا الإجراء متحيز ضد المرأة.

وروت غليلي أن القضاة الحاخاميين استجوبوها مؤخرا بشأن أنشطتها الجنسية، مما جعلها تشعر بأنها تتعرض لـ"التحرش". لكن غليلي، وهي مصممة وفنانة صممت حوالي 20 عملا فنيا في المظاهرات الاحتجاجية، تمكنت من التواصل مع الصلاة، والنفخ في البوق والتراتيل الدينية التي أُنشدت خلال التجمع. وقالت "يتردد صداها على مستوى ما. بالتأكيد لدى الكثير من الناس الذين يؤمنون بالله ولكن أيضا لدى الكثيرين الذين لا يؤمنون به. جميعنا يهود في النهاية، وجميعنا نشأ على هذا التراث إلى حد ما."

استهلت سدان، الحاخامة الإصلاحية، خطابها باعتراف بأنه، "صحيح أنه في تقليد يعود تاريخه إلى 3500 عام، هناك أصوات عنصرية وتمييزية وإقصائية، وللأسف، هناك رجال ونساء يختارون إسماع تلك الأصوات قبل كل شيء آخر." لكن سدان أكدت للمستمعين أن "هناك نوع آخر من اليهودية"، عدا المتغير الأرثوذكسي الذي يناصره حزب "الليكود" الذي يتزعمه نتنياهو وشركاؤه المتدينون في الإئتلاف. وهتفت قائلة "سياسة شاملة ومتسامحة، تقوم على الكرامة الإنسانية وعلى الدي-م-قراطية"، مستخدمة شعار المحتجين المناهضين للحكومة. ورد المئات من مستمعيها بتكرار النداء لعدة دقائق طويلة.

وشارك في المظاهرة أيضا متحدث حريدي، وهو الحاخام بتسلئيل كوهين، مؤسس مدرسة "حاخمي ليف" الدينية في القدس، الذي يقوم حاليا بالترويج لمشروع يهدف إلى تثقيف اليهود الحريديم حول القيم الديمقراطية. ولقد كان كوهين هو المتحدث

الوحيد الذي بدا وكأنه ينتقد تصرفات العلمانيين الذين قاموا بتعطيل الصلاة التي أقيمت في ميدان ديزنغوف في يوم الغفران مع فصل بين الجنسين.

وقال كوهين: "نحن نعيش أوقاتا صعبة للغاية من الانقسام الكبير. هذا الانقسام أوصلنا إلى مكان رأينا فيه مشاهد صعبة للغاية في يوم الغفران. لقد أتينا إلى هنا لنجتمع معا، لكن السلام يتطلب العمل الجاد والتنازلات." وأضاف: "يمكننا أن نبذل قصارى جهدنا، ونسأل الله عز وجل أن يعيننا على تحقيق أهدافنا."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: "لن تفرقونا": المحتجون ضد التعديلات القضائية يتظاهرون للأسبوع الـ 39

تظاهر عشرات الآلاف من الإسرائيليين في جميع أنحاء البلاد ليلة السبت ضد التعديلات القضائية للحكومة للأسبوع التاسع والثلاثين، بعد أن كشف يوم الغفران بشكل مرير عن الانقسام الديني-العلماني في البلاد خلال صلاة عامة في تل أبيب. وقال المنظمون إن المظاهرات جرت في حوالي 150 موقعا في جميع أنحاء البلاد. وأغلق المتظاهرون في تل أبيب طريق أيالون السريع من خلال وضع عريشة مغطاة بملصقات مناهضة للحكومة بمناسبة عيد العرش (سوكوت) اليهودي، الذي بدأ ليلة الجمعة. وفي نهاية المطاف، أجبرتهم الشرطة على الابتعاد عن الشارع واستؤنفت حركة المرور. وأفادت وسائل إعلام عبرية أن الشرطة اعتقلت اثنين من المتظاهرين الذين أغلقوا الطريق السريع وفرضت غرامات بقيمة 1000 شيكل (260 دولار) على سبعة آخرين. وقدّرت القناة 13، نقلا عن شركةCrowdSolutions ، أن حوالي 85 ألف شخص احتشدوا في شارع كابلان في تل أبيب. وفي وسط الحشد، رُفعت لافتة كبيرة كُتب عليها: "لن تفرقونا!" في إشارة واضحة إلى أحداث يوم الغفران المثيرة للانقسام.

وقال المنظمون إن احتجاجات هذا الأسبوع ستسلط الضوء على ما وصفوه بالطبيعة المتوترة والمدمرة لحكم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وفي بيان قبل الاحتجاجات قال المنظمون: "إنه [نتنياهو] خبير في تقسيم الناس على أسس طائفية، متدينون ضد علمانيون، يسار ضد يمين – فرق تسد. الاقتصاد ينهار وكل ما نحصل عليه هو الاستفزازات واستمرار تفكيك الديمقراطية."

وجاءت الاحتجاجات بعد أيام من محاولة منظمة دينية إقامة صلاة عامة في يوم الغفران في قلب تل أبيب باستخدام فاصل مرتجل بين الجنسين بعد أن حظرت المحاكم الفصل بين الجنسين في مكان عام، مما أثار مواجهات مريرة بين الحاضرين ومتظاهرين، ومشاهد غضب واتهامات غير مسبوقة في يوم الكفارة اليهودي.

وقال دان هرئيل، نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي سابقا، في خطاب ألقاه في تل أبيب: "لم يسبق لي أن رأيت أمننا القومي في حالة أسوأ من ذلك. هذه الحكومة الخبيثة تؤدي إلى تفكك جيش الدفاع وتشكل تهديدا وجوديا حقيقيا. إن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لإضعاف محكمة العدل العليا تسببت بالفعل في أضرار جسيمة لاحتياطيات الوحدات الأكثر أهمية في جيش الدفاع، مما أدى إلى فقدان الجاهزية وقدرة عملياتية مهمة."

وفي كفار سابا، تحدثت قاضية المحكمة العليا المتقاعدة أيالا بروكاتشيا قائلة: "لقد خاننا النظام. ولهذه الخيانة صدى عميق في نفوس الجمهور الحر. ولن يهدأ هذا الجمهور حتى يعود ولاء النظام إلينا نحن المواطنين."

في المظاهرات المناهضة لخطة الإصلاح القضائي في حيفا، تظاهر العشرات ضد أعمال العنف المتصاعدة في المجتمع العربي والذي شهد مقتل 190 شخصا منذ بداية العام. واعتبر الكثيرون أن أحداث هذا الأسبوع كانت امتدادا للصراع المجتمعي الذي أطلقته التعديلات القضائية التي تدفع به الحكومة وامتدت إلى مجالات متعددة من الحياة وتداخلت مع رؤى متباينة بشكل حاد لمستقبل البلاد وطابعها. وفي القدس، تطرق عضو الكنيست السابق دوف حنين إلى هذه المسألة في خطابه، وقال إن الحكومة "تستخدم الاستراتيجية الرومانية القديمة ضدنا: فرق تسد. هذه المرة، العلمانيون ضد المتدينون. لن نقع في هذا الفخ. مثلما لم نقع في فخ اليهود الأشكناز ضد اليهود الشرقيين، ولن نقع في فخ اليهود ضد العرب."

ندد منظمو الاحتجاج في القدس بالعنف ضد مصلي يوم الغفران في ميدان ديزنغوف في تل أبيب، وبمنظمي حدث الصلاة لجلبهم السياسة إلى حدث ديني وإظهار "ازدراء" لحكم المحكمة العليا الذي دعم حق بلدية تل أبيب في حظر إجراء صلاة منفصلة بين الجنسين في الأماكن العامة.

وتحدث الحاخام بيني لاو، وهو زعيم وناشط اجتماعي بارز، لأول مرة في المظاهرة التي أقيمت في القدس، وأشاد بالمتظاهرين بينما أعرب عن أسفه لأن صيحاتهم "ديمقراطية" و"عار" لم تعالج الهوة في المجتمع الإسرائيلي. وقال لاو: "منذ أشهر، كنت أقول للمنظمين إنه ليس لدي كلمات لأقولها"، موضحا سبب عدم مخاطبته من قبل لاحتجاجات "أنقذوا بيتنا المشترك" في القدس خارج مقر إقامة رئيس الدولة، وأضاف: "نحن على شفا الهاوية – ما الذي يجب أن يحدث حتى نستيقظ؟" وقال لاو إن من حوله أصيبوا بخيبة أمل بسبب صمته، لكنه تحدث الآن في أعقاب الدعم المخزي الذي قدمه بعض السياسيين الأرثوذكس ظاهريا وغيرهم لقاتل عائلة دوابشة اليهودي. وندد بالعناصر اليمينية المتطرفة التي قال إنها أعطت الدين اليهودي صورة قاتمة وأصولية وقسرية، قائلا إن هذه ليست اليهودية التي نشأ عليها، والتي تدعو إلى التضامن والاهتمام المتبادلين و"يمكن أن تكون منارة للأخلاق للعالم بأكمله."

كشف لاو عن مبادرة) رابط باللغة العبرية (أطلق عليها اسم "لقاء في عيد العرش"، والتي ستستمر خلال هذا الأسبوع وستشهد لقاء أشخاص ذوي وجهات نظر مختلفة في حوار في الهياكل المؤقتة التقليدية التي يتم بناؤها بمناسبة عيد العرش اليهودي. وقال: "ربما في هذا الفضاء، سنتمكن لمدة أسبوع من تنفس بعض التآزر، والخروج من جمود المنزل الخاص والهروب من عناد الجدران المعوقة"، وأن ينتهي الأمر بالإسرائيليين "بالمزيد من الأمل في حياة مشتركة"، على حد تعبيره.

جاءت الاحتجاجات أيضا في الوقت الذي تدرس فيه المحكمة العليا التماسات ضد العديد من القوانين المثيرة للجدل التي أقرتها الحكومة، بما في ذلك قانون يقيد المراجعة القضائية لقرارات الحكومة باستخدام مبدأ المعقولية، وآخر يمنع المحاكم أو المستشارة القضائية للحكومة من إصدار أمر لرئيس الوزراء بالتنحي عن منصبه.

اختتمت الجلستين بشأن كلا التشريعين، وكلاهما تعديلان لقانونين من قوانين الأساس شبه الدستورية في إسرائيل، والتي لم يسبق للمحكمة العليا أن أبطلتها من قبل. وهدد أعضاء الائتلاف مرارا بعدم الالتزام بمثل هذا الحكم إذا صدر، ورفض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو القيام بذلك. ومن غير المتوقع صدور أحكام في كلا المسألتين لبعض الوقت، ولكنها قد تؤدي إلى

صدام غير مسبوق مع الحكومة إذا رفضت المحكمة أجزاء من التشريعين أو التشريعين بالكامل، وقد تؤدي إلى أزمة دستورية غير مسبوقة.

* * *

إسرائيل اليوم: "الوقت ينفد من بين يديه".. نتنياهو: متى ستنقذني السعودية؟

بقلم نوحاما دويك

ترجمة: صحيفة القدس العربي

كل العيون تتجه إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. الدورة الشتوية للكنيست، التي تفتتح فور عيد العرش "سوكوت" وتتواصل حتى قبيل عيد الفصح "بيسح"، ستكون حاسمة له، سواء بالتحديات والوعود وكذا بالموعد النهائي القضائي. ما سيضمن انتظام النجوم له هو الاتفاق مع السعودية. يوشك نتنياهو على أن "ينتحر" من أجله، بأي ثمن. يحتاجه بشدة. ستشترى موافقة الشركاء بدماء كثيرة، ولن يذرف دمعة إذا ما حطم بن غفير الأواني. فهو يؤمن عن حق بأن درة التاج، السعودية، كفيلة بأن تكون محطمة للتعادل وتؤدي إلى تغيير في الائتلاف أيضاً حتى وضع تتوفر فيه الأصابع التي تكمل الـ 61 له عند الحاجة.

يحتاج إلى طاقم يبيض كل إخفاقات الاتفاق في محيطه، بما في ذلك مطلب السعوديين للنووي المدني. وسيتم التبييض في تقارير معللة، ويمكن الافتراض على أن تكون أيضاً على حساب امتيازات للفلسطينيين، الأمر الكفيل بأن يساعد على تمرير الاتفاق في حلق شركائه من اليمين. لحظه، جدول نتنياهو الزمني ينسجم مع جدول بايدن الزمني، الرئيس الذي يريد هو الآخر أن يوقع على الاتفاق حتى نهاية 2023، جدول زمني مكتظ ومليء بالتحديات.

السلام مع السعودية سيضمن مكانة لنتنياهو في التاريخ، مثل مكانة مناحيم بيغن الذي وقع على اتفاق السلام مع مصر، ومكانة إسحق رابين الذي وقع على اتفاق سلام مع الأردن. وهكذا يستكمل إرث نتنياهو، ويتمكن هو من التفرغ لقضاياه القانونية – ليس الإصلاح القضائي هو ما يهمه حقاً، باستثناء مسألة العجز التي تقض مضاجعه، بل قضاياه في ملفات الآلاف.

ساعة الزمن تنفد

نائب عام كبير مطلع على قضايا نتنياهو القانونية، قال لي مؤخراً إن ساعة زمن رئيس الوزراء لتحقيق تسوية قضائية مخففة آخذة في النفاد. على حد قوله، نتنياهو واع لذلك، ويعلق آمالاً عظيمة على أن يساعده الاتفاق مع السعودية في الرأي العام، وفي رأي القضاة ورأي المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهرب ميارا. وقدر النائب العام بأنه من اللحظة التي يوقع فيها نتنياهو على اتفاق سلام مع السعودية سيبدأ ممثلوه في محادثات مع النيابة العامة للوصول إلى صفقة قضائية تتضمن نزولاً عن الساحة السياسية – الحزبية. على حد أفضل فهمي، ستبدأ المحادثات في بداية 2024، ويجب أن تنتهي قبل صعود نتنياهو إلى منصة الشهود في محاكمته المرتقبة في حزيران 2024. كما يوصي النائب العام إياه المستشارة

القانونية لإجراء المحادثات من تحت الرادار، فتعين رجل ثقة واحد فقط وكذا أيضاً من جانب نتنياهو منعاً للتسريبات التي تعرقل التسوية. كما طرح النائب العام إمكانية أخرى إذا ما وقع اتفاق مع السعودية بموجبها، فنتنياهو هو الذي سيحل الكنيست، في موعد مريح له، ولن يتنافس في الانتخابات التالية، وسيتفرغ للوصول إلى تسوية قضائية، ربما حتى من موقع مريح أكثر.

انعقاد مهم لا مثيل له

إن عودة الكنيست إلى عملها بعد إجازة صيف طويلة لا تبشر بالخير؛ لا للائتلاف ولا للمعارضة ولا للدولة. الاحتجاج والتوتر الديني العلماني والتوترات المتزايدة داخل ائتلاف الأحلام اليميني، تزيد من إحساس انعدام اليقين. ولم تتمكن المعارضة من استغلال ذلك، ولا يتحدث أعضاؤها بصوت واحد. بيني غانتس، الذي يكاد يضاعف قوة حزبه في الاستطلاعات بثلاثة أضعاف، يسير بين القطرات خوفاً من فقدان الأصوات... في الاستطلاعات. أما لبيد فسيعلن أن انتخابات تمهيدية لرئاسة الحزب ستجرى قريباً بهدف استعادة أصوات ضائعة، وهو قد أصبح باحثاً في معهد بحوث وكاتب مقالات. كل هذه الأمور تجعل الانعقاد القريب للكنيست مهماً بقدر لا مثيل له. ولعله السبب الذي يجعل لبيد يكرر أقواله بإجراء انتخابات عامة في العام 2024.

نرى الآن محاولة من ايتمار بن غفير لتمييز نفسه، وبتسلئيل سموتريتش يثبت نفسه، والحريديم يوزعون حلويات في العيد؛ ويتنافس مرشحو جدعون ساعر مقابل مرشحي بيني غانتس في السلطات المحلية، بما في ذلك انتقاد علني من ساعر ضد غانتس؛ وغير قليل من المؤشرات السياسية الأخرى التي تدل على أن اللباب المتلظي يعتمل من تحت مقر الكنيست.

* * *

يديعوت أحرونوت: لهذا ازداد اهتمام السعودية بالفلسطينيين شرطاً للتطبيع

بقلم يوئيل جوجانسكي

يقلل نتنياهو، ربما لأسباب سياسية داخلية، من مركزية المسألة الفلسطينية في موقفه من التطبيع مع السعودية. في محادثاته مع الزعماء على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة، علم أنه قال إن "الاتفاق مع السعوديين لن يجر تنازلات ذات مغزى للفلسطينيين". وتعبير "ذات مغزى" مفتوح للتفسيرات بالطبع. لكن يتأكد الفهم بأن المسألة الفلسطينية ستحتل مكاناً مركزياً أكبر في كل اتفاق بين إسرائيل والسعودية، مقارنة مع اتفاقات إبراهيم. ليس ذلك بسبب التوقعات والمطالبات في الموضوع من جانب الولايات المتحدة، بل أيضاً، وربما أساساً من جانب السعودية. فالأخيرة تعرض المضي بالموضوع كشرط للتطبيع معها.

أبدت الأسرة المالكة السعودية على مدى السنين اهتماماً قليلاً بالمسألة الفلسطينية. فقد أوقفت المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية غير مرة، ومسؤولو المملكة، بينهم ولي العهد والحاكم الفعلي محمد بن سلمان، تحدثوا حتى بحدة ضد القيادة

الفلسطينية الحالية. لكن معظم مواطني المملكة يؤيدون الفلسطينيين ويعارضون إسرائيل. يتبين من استطلاعات أجريت هناك أن معظم مواطني المملكة يعارضون التطبيع مع إسرائيل بنموذج اتفاقات إبراهيم.

رغم إحساس النفور القائم في النخبة السعودية من الانشغال بالموضوع الفلسطيني والموقف البارد من القيادة الفلسطينية، بدأ السعوديون مؤخراً بتعظيم دورهم في الموضوع الفلسطيني، وذلك كي يظهروا بأنهم، ربما بخلاف الدول التي وقعت على اتفاقات إبراهيم، لم "يهملوا" الفلسطينيين.

في هذا الإطار، عين السعوديون سفيراً غير مقيم لمناطق السلطة الفلسطينية وشرقي القدس. كما يسعون أيضاً لإحياء المبادرة العربية للسلام (التي بادروا لها) ويعززون التنسيق السياسي مع السلطة الفلسطينية. يسعى بن سلمان ليكون الملك قريباً، بل ويقود العالم العربي. لهذا، يحتاج إلى المسألة الفلسطينية التي لا تزال المفتاح لتلقي الشرعية. يخشى السعوديون من نقد من جانب إيران، ولهذا فهم يحتاجون، على حد نهجهم، ليظهروا أنهم هم الذين يحملون المسألة الفلسطينية بفخار.

كما يبدو أن القيادة الفلسطينية استخلصت الدروس من معارضتها لاتفاقات إبراهيم، وهي الآن مستعدة لمشاركة فاعلة في الخطوات التي تدفع قدماً بتطبيع سعودي – إسرائيلي. هذه الاستراتيجية ستسمح للفلسطينيين بمحاولة التأثير على شروط مبادرة التطبيع وبالتأكيد الاستمتاع بثمارها قدر الإمكان. وستكون المسألة الفلسطينية مركزية أكثر في كل تسوية مع السعودية. يبدو أن تصريحات إسرائيل المؤيدة للدفع قدماً بالمسألة الفلسطينية لن تكفي السعوديين. بتقديري، سيطالبون بخطوات عملية من إسرائيل، قد تحتاج تعديلات في تشكيلة الحكومة الحالية.

ثمة تحديات في المبادرة الأمريكية الحالية التي تتضمن تطبيعاً مع السعودية، وإلى جانبها مخاطر، وعلى رأسها توفير قدرة تخصيب اليورانيوم في السعودية. لكن فيها احتمالات كامنة لمردودات كثيرة، وعلى رأسها "تحريك مسيرة سياسية وانفصال بين إسرائيل والفلسطينيين".

* * *

هآرتس: وصولاً إلى كارثة الأرمن.. إسرائيل في تصديرها العسكري: الربح أولاً

تحول كل سكان ناغورني قره باغ الأرمن بين ليلة وضحاها إلى لاجئين، إثر هجوم سريع لجيش أذربيجان الذي صفى استقلالية الإقليم. أكثر من مئة ألف تركوا المدن والقرى التي عاشت فيها عائلاتهم على مدى أجيال والفرار إلى أرمينيا عبر معبر الحدود. أكثر من مئة سنة بعد كارثة الأرمن في الإمبراطورية العثمانية، يفر أبناء الشعب الصغير مرة أخرى للنجاة بأرواحهم من رعب الاحتلال والقمع. لكن أذربيجان لم تكن وحيدة في المعركة. فقد ورّدت إسرائيل لجيشها أفضل السلاح المتطور الذي سمح بحملة التطهير: صواريخ أرض أرض، مُسيرات هجومية، صواريخ موجهة، منظومات دفاع جوي، مدافع، راجمات، منظومات لتحسين الدبابات، رشاشات هجومية، سفن حربية، صواريخ ضد الدبابات وبالطبع منظومات سايبر وتجسس. كما كشفت "هآرتس" النقاب هذه السنة (3/6)، سمحت إسرائيل لقطار جوي من أذربيجان بتحميل كميات هائلة من السلاح والذخيرة في المطار العسكري "عوفدا" في طريق عودته إلى جبهة قرع باغ. وليس مثل زبائن آخرين للصناعة الأمنية

الإسرائيلية، ممن يسعون للتغطية على العلاقات، فإن حاكم أذربيجان الهام علييف أخذ يتباهى بمنظومات السلاح من إنتاج "أزرق أبيض".

والآن بعد أن باتت نتائج القتال في قره باغ مكشوفة للجميع، يستوجب السؤال لرؤساء الصناعات الأمنية وكل من أيد وساعد وأتاح صفقاتها بالمليارات مع علييف، ماذا تشعرون عندما ترون العائلات الأرمنية تفر نجاة لأرواحها، والرعب في عيون الأطفال، ومخيمات اللاجئين الجديدة في أرمينيا؟ هل يرى ميكي فيدرمان (ألبيت) ويوفال شتاينتس (رفائيل) وعمير بيرتس (الصناعة الجوية)، تطهيراً عرقياً وجريمة حرب مخيفة، أم ليست سوى ربح لشركاتهم؟ هل يتعاطفون مع الضحايا أم أنهم لا ينشغلون إلا بحساب أرباح المستثمرين ومردودات الدولة وعلاوات المدراء؟ وما الذي يمر في رأس راحيلي حن، رئيسة قسم الرقابة على التصدير الأمني في وزارة الدفاع، التي دفعت قدماً بـ"الإصلاح لتسهيل الأنظمة الإدارية"؟ هل تشعر بالفرح بأن كل الاستبانات عُبئت كما ينبغي أم تشعر أيضاً بخبطة في القلب؟

علييف ليس الطاغية الأول الذي يعتمد جيشه على توريد السلاح من إسرائيل. سبقه حكام أبرتهايد في جنوب إفريقيا، وجنرالات في الأرجنتين، وبينوشيه في تشيلي، والنظام الصيني، والشاه في إيران. كما أن أذربيجان تورد نفطاً لإسرائيل وتساعدها تجاه إيران. ومع ذلك، رغم السوابق التاريخية والمبررات الاستراتيجية، فإن مشاركة إسرائيل في التطهر العرقي لقره باغ تستدعي انعطافة في سياسة تصدير السلاح من إسرائيل ولجم بيعه للدكتاتوريات، وكذا مساعدة إسرائيلية لأرمينيا لاستيعاب اللاجئين.

* * *

هآرتس ذي ماركر: تهافت الاسرائيليين في الخارج على الأسهم الأجنبية والدولار

بقلم سامي بيرتس

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

وصول الجمهور الإسرائيلي إلى الأصول المالية في الخارج والعملات الأجنبية، بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق في نهاية الربع الثاني من العام 2023، وسبب ذلك الرئيسي هو الانقلاب النظامي الذي تحاول الحكومة تسويقه. وحسب التقرير الذي نشره بنك إسرائيل في الأسبوع الماضي، فإن 41.9 في المئة من ملف الأصول للجهات الممأسسة التي تدير توفيرات الجمهور، يتم استثمارها في سندات أجنبية أو عملات أجنبية مقابل 37.7 في المئة في كانون الأول 2022، عشية تشكيل الحكومة الحالية. نسبة شراء العملات الأجنبية (بدون سندات أجنبية) من ملف الاستثمارات، قفزت إلى 19.9 في المئة مقابل 16.5 في المئة في كانون الأول 2022، و14.5 في المئة فقط في أيلول 2022.

سبب ارتفاع نسبة الأصول المالية في الخارج والعملات الأجنبية هو بالأساس الارتفاع الكبير في ثمن الأصول في الخارج مقارنة مع معدل الارتفاع في بورصة تل أبيب وانخفاض سعر الشيكل وزيادة الاستثمارات في الخارج. الثلاثة، نتيجة مباشرة لعدم اليقين بسبب خطة إضعاف جهاز القضاء.

بعد فترة قصيرة من الكشف عن خطة وزير العدل ياريف لفين حول إضعاف جهاز القضاء، نشر مئات رجال الاقتصاد المعروفين رسالة حذروا فيها من التأثيرات الاقتصادية للانقلاب النظامي. وقد حذروا، ضمن أمور أخرى، من خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل ومن انخفاض الاستثمارات الأجنبية والإضرار بالنمو. ورغم أنهم لم يحذروا من احتمالية ارتفاع التضخم، كان أحد النتائج الفورية خفض حاد بنسبة 10 في المئة على سعر الشيكل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ثمن التصدير وارتفاع التضخم. يقدر بنك إسرائيل أن انخفاض 10 في المئة يؤدي إلى 1.5 في المئة من التضخم. ونتيجة لذلك، على البنك المركزي أن يحافظ على سعر فائدة مرتفعة. وبقدر البنك أيضاً أن سعر الدولار بدون الانقلاب القانوني، كان منخفضاً أكثر، وهكذا أيضاً التضخم والفائدة. وتنبع زيادة شراء الأصول المالية في الخارج، التي تحدث في العقود الأخيرة بالتدريج من رفع القيود على الاستثمار التي كانت موجودة في السابق، ومن فتح الاقتصاد والعولمة والرغبة في تنويع وتوزيع المخاطر. ولكن الحديث يدور في الظروف الحالية عن عملية تنبع من الخوف على مستقبل الاقتصاد عقب زيادة عدم اليقين.

ضعف محلي

منذ بداية السنة وحتى نهاية أيلول، ارتفع مؤشر تل أبيب 35 (1841.98، ناقص 0.14 في المئة) 3.5 في المئة فقط مقابل ارتفاع بلغ 27 في المئة على مؤشر ناسداك (13.219.32، زائد 0.14 في المئة) وارتفاع بلغ 13 في المئة على مؤشر "اس آند بي 500" (4288.05، ناقص 0.27 في المئة). هذه المعطيات تزيد ثمن الأصول المالية المستثمرة في الخارج ووزنها في إجمالي ملف الاستثمارات للجهات المؤسسية. يضاف إلى ذلك أيضاً انخفاض سعر الشيكل مقابل الدولار، الذي يزيد الوزن النسبي للأصول بالعملة الأجنبية. يبدو أن زيادة عامل الاستثمار في الخارج عملية صحيحة حسب رأي المستثمرين، ولكن لهذا تداعيات على الاقتصاد المحلي، على شكل التضخم والفائدة الأعلى. إحدى نتائج الفائدة المرتفعة هي انخفاض الاستهلاك الشخصي. وحسب معطيات المكتب المركزي للإحصاء، فإن الاستهلاك الشخصي للفرد انخفض في الربع الثاني في 2023، 1.9 في المئة. وهذه نتيجة مطلوبة بالنسبة لبنك إسرائيل، لأن الهدف هو كبح ارتفاع الأسعار. وحسب وجهة نظر اقتصادية، فإن زيادة عامل الاستثمار في الخارج تقلص الاستثمارات المتاحة لاقتصاد إسرائيل، وتصل بعد ذلك إلى انخفاض حاد في الاستثمارات في فرع الهايتيك.

الأمر الذي يمكن الحكومة من تجاهل إشارات التحذير والمعطيات التي بدأت في التراكم هو نسبة البطالة المنخفضة (3.1 في

المئة في آب الماضي)، وحقيقة أن الاقتصاد ينمو حتى لو كان بوتيرة أقل بكثير مقارنة مع السنتين الأخيرتين. في الربع الثاني في هذه السنة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي 3.1 في المئة مقارنة 6.5 في المئة في 2022، وارتفاع حاد، حتى أكثر من 8.6 في المئة في 2021. وترقب كبير لقرار نتنياهو بخصوص المحافظ ويتوقع بعد الأعياد نشر قرار بشأن ما كان سيتم تمديد ولاية المحافظ الحالي، البروفيسور أمير يارون. تقديرات السوق أنه إذا تم استبدال محافظ بنك إسرائيل، فسيؤدي إلى هزة في سوق العملة الأجنبية وضغوط تضخمية.

الواضح في هذه الحالة أن على الحكومة أن تعرض مرشحاً مهنياً ليحل محله على الفور، وأن تراه الأسواق شخصاً قادراً ولديه قدرة على الصمود أمام الضغوط. إذا تحقق ذلك، فإن التوجهات التي وصفت هنا -انخفاض الاستثمارات الأجنبية،

وانخفاض سعر الشيكل، وارتفاع التضخم، وتحويل استثمارات الجهات المؤسسية إلى الخارج- ستزداد. تتأثر الأسواق ليس فقط بالقرار بخصوص المحافظ، بل أيضاً بخطة لفين للدفع قدماً بتغيير لجنة تعيين القضاة. وإذا تم ذلك بدون اتفاق واسع، فالتصنيف الائتماني لإسرائيل قد يتضرر، وبهذا ستزداد حدة هذه التوجهات.

* * *

هآرتس: الصندوق القومي اليهودي يقوم بتمويل البؤر الاستيطانية الزراعية غير القانونية في الضفة الغربية

بقلم هاجر شيزاف

استثمر الصندوق القومي في السنتين الأخيرتين 4 ملايين شيكل في مشروع لتأهيل "الشبيبة في خطر" التي تعيش في بؤر استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية. الأموال التي خُصصت لتمويل تأهيل مني لأبناء الشبيبة تنقل لمنظمات وجهات تشجع على إقامة البؤر غير القانونية. وحتى إن إحدى المنظمات تشجع على التطوع في مزارع الرعي التي وجهت شكاوى متكررة ضد سكانها من نشطاء يساريين بسبب العنف والتنمر. وقال مصدر في الصندوق القومي للصحيفة، إن عدد المزارع المدعومة في الضفة، في إطار خطة "شبيبة في خطر" للمنظمة، هو أكبر من عدد المزارع الموجودة في النقب والجليل.

إحدى المنظمات التي حصلت على دعم في إطار البرنامج هي "عودة صهيون إلى تراب أرضها"، التي حصلت في السابق على نصف مليون شيكل. وربما تحصل خلال هذه السنة على 1.75 مليون شيكل إضافي. رفضت "الكيرن كييمت" طلب "هآرتس" إعطاء معلومات حول مزارع الرعي التي تعمل فيها المنطقة. مع ذلك، حسب منشورات في الشبكات الاجتماعية لمنظمة "بلادنا" التي تعمل برعاية هذه المنظمة، فقد جندت متطوعين لمزارع "عيمق ترتسا" المعروفة أيضاً باسم "مزرعة موشيه". في كانون الأول 2022 أرسل نشطاء من اليسار رسالة بواسطة المحامي ايتي ماك للاتحاد الأوروبي طلبوا فيها فرض عقوبات على صاحب المزرعة "موشيه شربيت" بسبب أعمال العنف ضد الفلسطينيين. "أساليب شربيت تشمل رشق الحجارة على الفلسطينيين وعلى قطعانهم، والسفر في السيارات بين الأغنام والحقول المزروعة، وتحريض الكلاب على الفلسطينيين وقطعانهم، وضرب أغنام الفلسطينيين بالعصي والقضبان الحديدية"، كتب في الرسالة.

مشروع "بلادنا" يشجع متطوعين للمزارع غير القانونية، الذي هدف -حسب موقع المنظمة- إلى "الحفاظ على عشرات آلاف الدونمات من أراضي الدولة من غزو جهات غير مخولة". علمت "هآرتس" أن منظمة "بلادنا" تعمل إلى جانب مزرعة "عيمق ترتسا"، في "حفوت دوروت" الموجودة قرب مستوطنة "معاليه شومرون"، وفي "أرض الشمس" قرب مستوطنة "مشخيوت". في أيار الماضي، على خلفية الدعم من الصندوق القومي، أضاف أعضاء المشروع هدفاً آخر لنشاطاتهم لدى مسجل الجمعيات، وهو معالجة "شبيبة التلال". ومؤخراً، نشر موقع "شومريم" أن الإدارة المدنية نقلت نحو 800 ألف شيكل للجمعية لمعالجة "شبيبة التلال" من خلال هيئة الرفاه التابعة للإدارة.

ثمة جمعية أخرى تحصل على الدعم في إطار البرنامج، وهي جمعية "لعوفدا وشومرا"، التي ستحصل على 750 ألف شيكل لصالح تنفيذ البرنامج في مزرعة مخصصة للشبيبة الحريدية اسمها "مهتحلاه" في شمال أريحا. وحصل المجلس الإقليمي "بنيامين" في السابق من "الكيرن كييمت" على نصف مليون شيكل، وقد يحصل هذه السنة على مليون شيكل آخر في إطار

البرنامج. المجلس لا ينفي دعمه الأيديولوجي للبؤر الزراعية في منطقة نفوذه، لكن رداً على سؤال لهآرتس في الموضوع، أكد أن "الخطة لا تتعامل بالبناء، بل بمجال التعليم والمجتمع فقط".

بؤر مزارع الرعي في الضفة الغربية

في العشر سنوات الأخيرة، تحولت مزارع الرعي إلى البؤر الاستيطانية الأكثر انتشاراً في الضفة. تقام المزارع غالباً على أراضي دولة، وبالتحديد قرب مناطق التدريب أو محميات طبيعية أو أراض خاصة للفلسطينيين – تأثيرها أكبر من مساحتها، حيث إن قطعان أغنام المستوطنين تحتاج إلى أرض واسعة للرعي. وبالتالي، تطور أسلوب تسيطر فيه البؤر الاستيطانية على أكبر قدر من الأراضي مع أقل قدر من السكان. تشكل البؤر الاستيطانية مركز جذب للشباب، بعضهم فتيان، الذين يعيشون فيها. أصحاب المزارع شبهاً بجهات في الجيش، يعتبرون المزارع إطاراً لتأهيل "الشبيبة في خطر"، رغم أن الحديث يدور فعلياً عن بؤر استيطانية غير قانونية استهدفت تقليص مساحة الرعي للفلسطينيين. الأموال التي ينقلها الصندوق القومي لهذه الجمعيات استهدفت ضمن أمور أخرى تمويل تعليم السياقة والحدادة، لكن في إطار المشروع لم تتم أي محاولة لإخراجهم من هذه البؤر.

جاء الرد من "الكيرن كييمت" بأن "شبيبة في خطر" التابع للصندوق، هو برنامج يجري في مستوطنات الهوامش الاجتماعية والجغرافية وفي مزارع زراعية في أرجاء البلاد. البرنامج يعطي الفتيان فرصة للعودة إلى مسار حياة طبيعية وإعادة الاندماج في أطر. هذا البرنامج جزء من النشاطات التعليمية لـ "الكيرن كييمت" لمعالجة أبناء الشبيبة الذين يعتبرون "شبيبة في خطر" – أو الذين لديهم احتمالية عالية للتسرب. في هذا المشروع، هؤلاء الشباب يحصلون على تعليم صهيوني ومعاملة شخصية وتأهيل تشغيلي ومنحهم مهارات وتدريبات أساسية على الحياة، بالإضافة إلى تشجيع على الخدمة في الجيش أو على الخدمة المدنية. حتى الآن، سنحت الفرصة لكثير من الشباب للمشاركة في هذا المشروع والاندماج في المجتمع بطريقة مثلى".

وجاء أيضاً بأن "الكيرن كييمت" تعمل في المشروع "بالتعاون مع مجالس كثيرة في أرجاء البلاد. والمشروع ينفذ في 34 سلطة محلية من الهوامش الاجتماعية والجغرافية؛ لأن جزءاً كبيراً من هؤلاء الشباب يأتون بمبادرة منهم لنشاطات في المزارع الموجودة في أماكن مختلفة في البلاد. أما بخصوص الدعاوى ضد هذه المزارع وغيرها، فإن الصندوق القومي يشارك في نشاطات تعليمية ولا يتعامل مع الوضع القانوني للمزارع".

جاء الرد من المجلس الإقليمي "بنيامين": "المشروع يدمج أبناء شبيبة بدون إطار تعليم وفي خطر ومنقطعين عن البيت وما شابه، في المجتمع. ويسعى المشروع إلى دمج أبناء الشبيبة في مجتمع مثالي عن طريق تشغيل إنتاجي وتدريب مهني مع دعم اجتماعي مهني. هؤلاء الشباب بحاجة إلى رد خاص، والمجلس يرى أهمية كبيرة في معالجة هذا الموضوع". ولم نحصل على إجابة من جمعية "عودة صهيون إلى أرضها".

* * *

إسرائيل اليوم: قضية التجسس في حماس: الحركة تدعي أن الأضرار ضئيلة

بقلم دانا بن شمعون

القضية التي تهز حماس :هل حاولت إسرائيل اغتيال المسؤول الكبير في حماس صالح العاروري؟ تزعم وسائل إعلام لبنانية وفلسطينية أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية تمكنت من تجنيد عنصر في الجناح العسكري لحركة حماس لمراقبة كبار مسؤولي المنظمة في الخارج.

قبل بضعة أسابيع، ألقي القبض على خليل أبو معزة، نجل أحد الشخصيات الفلسطينية المحترمة في أوساط حماس في غزة، في صيدا بجنوب لبنان للاشتباه في قيامه بالتجسس لصالح إسرائيل. ويشتبه في أن أبو معزة حاول إجراء اتصالات في تركيا مع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس والرجل الأقوى في الحركة صالح العاروري. وإثر التقارير والتسريبات الإعلامية، اضطر العاروري، في خطوة غير معتادة، إلى نشر رسالة بصوته أشار فيها إلى القضية التي تؤرق التنظيم هذه الأيام، وحاول التقليل من أهميتها.

"اسمه ليس خليل، بل نور الدين أبو معزة. غادر غزة إلى تركيا قبل أربع سنوات وادعى أنه عضو في وحدة النخبة في كتائب القسام وأنه متورط في شؤون الضفة الغربية". قال العاروري، موضحاً أن أبو معزة أثار شكوكه منذ البداية. "في البداية لم يقدم أي إجابات واضحة عندما سئل عن كبار المسؤولين الذين عمل معهم. وبعد أن تمكن من ذكر اسم أو اسمين، أجرينا على الفور اتصالات مع الأشخاص المعنيين في الضفة الغربية وغزة وأنكروا أي صلة لهم معه وقالوا إنه أصلع، يؤدي الخدمات". وأشار العاروري إلى أن أبو معزة كان عضوا في حركة حماس حتى تم طرده من الحركة لأسباب مالية، حاول أن يتحدث معي في أحد المساجد في تركيا، وجاء ليصلي حيث كنت أصلي، واقترب مني بعد الصلاة، وأمسك بي وطلب التحدث معي، فقلت له: لا تكلمني ولا تتحدث معي". "لا تسأل عن صحتي، هل تفهم؟". طلبت منه عدم الاتصال بي مرة أخرى. "لم ينجح في إعطاء العدو (إسرائيل) شيئا، لا من غزة ولا من تركيا، ولم يدخل مقر التنظيم" وقال العاروري: "لم يكن يعمل في مكاتبه ولم يعمل دقيقة واحدة في شؤون الضفة الغربية، ولم يكن على اتصال مع أحد، ولم يتعامل مع الأمور العسكرية في لبنان أيضا."

ويتولى العاروري مسؤولية مقرات الضفة الغربية في الخارج، وبحكم منصبه فهو مسؤول عن تمويل وتوجيه وتسليح الخلايا في جميع أنحاء الضفة الغربية. ومؤخراً، صدرت تهديدات في إسرائيل بشأن احتمال اغتيال مسؤولين كبار في حماس، وعلى رأسهم العاروري. ورداً على ذلك، أعلن في مقابلات إعلامية أن الاغتيالات لا تخيفه، بل وحرص على نشر صورة لنفسه بالزي العسكري وهو يجلس خلف مكتب وقد وضع عليه أسلحة.

وعزز العاروري في السنوات الأخيرة علاقاته مع حزب الله وإيران، ويعتبر أحد جهات الاتصال الرئيسية بينهما وبين حماس. وعقد أمس اجتماعاً ثلاثياً في لبنان مع قيادات حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث تحدثوا عن زيادة "المقاومة المسلحة" والتنسيق بين التنظيمات.

وبحسب صحيفة الأخبار اللبنانية، قامت المخابرات الإسرائيلية بتجنيد أبو معزة من خلال عملية أمنية خاصة استمرت لبعض الوقت، بهدف إقناع حماس بإرساله من تركيا إلى بيروت.

"في وقت ما كان يشغل منصب قائد في معسكر عسكري تابع لحماس في جباليا، وفي شهادته قال للمحققين إنه كان يعمل في الوحدة الهندسية التابعة لكتائب الدين القسام التابعة لحماس في شمال قطاع غزة. ثم اندمج بشكل كامل في الذراع العسكري للتنظيم، وأنشأ شبكة اتصالات داخل التنظيم وخارجه، "وتمكنت المخابرات الإسرائيلية من تجنيده مقابل المال، واستغلت وضع عائلته الصعب، لتبرير تحسن الوضع المالي". وطلب منه أن يقول إنه يعمل مع جمعية خيرية في تركيا."

"وفي تركيا، أجرى اتصالات مع كبار مسؤولي حماس الموجودين هناك واستخدم اتصالات والده للتقرب من مسؤول كبير في المنظمة يعيش في إسطنبول، ومن خلاله تمكن من إعادة الاتصال بحماس والحصول على وظيفة تتعلق بحماس". أنشطة عز الدين القسام في الخارج. ثم طلب منه مشغلوه أن يحاول الانتقال إلى بيروت. وبعد وصوله إلى لبنان، وفرت له حماس مكانا للعيش فيه في نفس المبنى الذي يسكن فيه المسؤول المالي في التنظيم، وبدأ العمل ضمن الوحدات السرية لحماس في لبنان.

وبحسب التقارير، كلفته المخابرات الإسرائيلية بمراقبة تحركات شبان حماس الذين يغادرون يوش وقطاع غزة إلى لبنان، حتى أن إسرائيل اعتقلت عددا من عناصر المنظمة في الأراضي الفلسطينية بناء على معلومات منه. وأن القوى الأمنية اللبنانية صادرت عدة أجهزة كمبيوتر من شقته في صيدا، وأن التحقيقات أظهرت أنه ساعد حتى في إحباط بعض العمليات في الدولة اليهودية وساعد في تجنيد عملاء لصالح إسرائيل. وبعد أن أبلغت القوى الأمنية اللبنانية حماس باعتقاله بتهمة "التجسس لصالح العدو"، بدأت المنظمة بإجراء تحقيقات في قطاع غزة.

وتردد أنه سمح له بالحديث مع عائلته ونفى في الحديث معهم أي صلة له بما نسب إليه. إن حقيقة اضطرار العاروري إلى الخروج للعلن والحديث عن هذه القضية تشير إلى مدى الأهمية التي تحظى بها هذه القضية في حماس. لكن تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تأكيد لهذه الحالة والمعلومات المنشورة. ومن جانبهم، يستخدم معارضو حماس التسريبات والمنشورات لتشويه سمعة المنظمة، بدعوى أن المخابرات الإسرائيلية تمكنت من زرع عملاء في القيادات السياسية والعسكرية للمنظمة.

* * *

إسرائيل اليوم: مخاوف وسيناريو محتمل: المخاطر المحسوبة تجاه السعودية

بقلم تمير هايمن

تخصيب اليورانيوم على الأراضي السعودية مخاطرة ينبغي أن يؤخذ بها في ظروف معينة فقط. يدور الحديث عن إذن أميركي يشذ عن سياسة الولايات المتحدة في موضوع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وبالتالي يجرّ معارضة واسعة. لكن يدور الحديث أيضا عن اعتبار استراتيجي، وبالتالي من المحظور أن يكون البحث حاسما وقاطعا. هذه ليست مسألة نعم أو لا، هذه مسألة سياسة ومقابل ينبغي تحليله أيضا.

الجياد فرت منذ الآن من الإسطبل

أولا. ينبغي التشديد على أن الحديث لا يدور عن خرق بحظر شبه ديني. فالحظر شبه الديني على الإذن الأميركي لتخصيب اليورانيوم في الشرق الأوسط اخترق في 2015، عندما وافقت الولايات المتحدة والقوى العظمى الأوروبية على أن تخصيب

اليورانيوم على أراضيها (هذا هو جوهر التنازل الغربي لإيران في الاتفاق النووي). وبالتالي كان متوقعا أن يبدأ سباق تخصيب؛ هذا ليس مفاجئا وليس جديدا، وبهذا المفهوم فإن الجياد فرت منذ الآن من الإسطبل.

ثانيا. مع الفارق عن إيران التي هي عدو إسرائيل، وتشكل خطرا عالميا، ستوجد السعودية في وضع سلام مع إسرائيل. وفي الحالة السعودية أيضا وبشكل مشابه للقلق الذي يوجد في إسرائيل حيال كل دولة وقعنا معها على اتفاقات سلام (مصر والأردن)، يثور التخوف حول استقرار النظام. هذا هو دوما خطر في الشرق الأوسط، لكن إعطاء وزن مبالغ فيه لهذه الإمكانية من شأنه أن يؤدي إلى غياب أي مبادرة سياسية. وعلى الرغم من الخطر، يجدر بنا أن نذكر مناعة الممالك في عصر الهزة العربية (الربيع العربي).

بينما أسقطت أنظمة عربية في دول قومية ذات أيديولوجيا سياسية بسرعة، فإن الممالك القائمة على أساس الدين والتقاليد بقيت مستقرة. هذا بالطبع لا يوفر توقعا للمستقبل، لكنه جزء من منظومة الاعتبارات اللازمة عند النظر في المسألة.

ثالثا. السعودية مصممة على تحقيق توازن استراتيجي مع إيران. من ناحيتها فإن الإذن الأميركي للتخصيب على الأراضي الإيرانية يستوجب وجود منشأة مشابهة على الأراضي السعودية. والقلق هو أن تفعل هذا من خلال شراء "مفاعل تخصيب" صيني أو روسي. وهذا قلق مسنود، وسيناريو محتمل (رغم أن احتمالية تحققه متوسطة). لما كانت السعودية موقعة على ميثاق منع انتشار السلاح النووي، فهي تستحق مشروعا نوويا مدنيا مراقبا. وإذا ما ألزمها الأمر التوقيع على البروتوكول الإضافي (الذي يسمح برقابة اكثر تشددا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية) فهي ستوقع عليه.

إن رفضا أميركيا لإقرار هذا قد يؤدي إلى نتيجة يقام فيها مفاعل تخصيب صيني في السعودية، وبذلك لن نحقق رقابة أميركية، بل سنزيد النفوذ الصيني في السعودية. بسبب هذه الإمكانية ورداً على الخطر الكامن فيها، كتب، مؤخرا، عدد كبير من الخبراء الأميركيين كتابا مفتوحا للرئيس بايدن، ادعوا فيه بأن لدى الولايات المتحدة أدوات إضافية لتمنع الصين من بيع مفاعل تخصيب للسعودية. وإذا كان المقصود هو تأثير الولايات المتحدة بواسطة عقوبات اقتصادية أو عزلة سياسية، جدير الفحص بشكل نقدي لغياب قدرة واشنطن على فرض السلوك المرغوب فيه على لاعبين مارقين كثيرين في العالم. فهل ستتخلى واشنطن عن السعودية بسبب مشتريات قانونية تحت الرقابة؟ مشكوك جدا.

الاستنتاج هو أن المصلحة الإسرائيلية هي منع السعودية وباقي دول الشرق الأوسط من امتلاك سلاح نووي. مفاعل التخصيب بحد ذاته ليس تهديدا، لكن تحوله المحتمل لمشروع نووي هو التهديد الخطير الذي يجب منعه.

وعند فحص إمكانية منع الولايات المتحدة لتحقق مثل هذا التهديد، نجد أنه توجد الكثير من الأدوات الناجعة، وبينها تخصيص الأرض التي تقع عليها المنشأة للولايات المتحدة (مثل سفارة أميركية أو قاعدة أميركية، هذه ارض سيادية أميركية بكل معنى الكلمة)؛ وتفعيل المنشأة من مقاولين يخضعون للرقابة الأميركية؛ وإقامة المنشأة فوق سطح الأرض بحيث إذا تم تحويلها تكون إبادتها من الجو بسيطة؛ وغرس منظومة ذكاء اصطناعي مراقبة على منظومات الحوسبة في المنشأة والتي ستلاحظ في كل حال أي خروج عن المعتاد ستعطل المنشأة فورا دون قدرة تدخل سعودية.

بعد كل شيء، يحتمل أن تكون الجياد فرت من الإسطبل. فالشرق الأوسط من شأنه أن يصل إلى وضع سباق تسلح نووي. إيران دولة عتبة منذ الآن، ومن المعقول أنه إذا ما تحولت إلى نووية فإنها لن تكون الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط ذات قدرة كهذه. في مثل هذه الحالة يجب النظر بجدية في حلف دفاع إسرائيلي – أميركي. حلف كهذا يشكل عامل ردع حيال إيران، يوفر مظلة دفاع نووية مع واجب تعاقدي لتفعيله في حالة هجوم على إسرائيل، ويشكل مبنى إقليميا رادعا اكثر بكثير.

الفيل في الغرفة

إن إقامة منشأة تخصيب اليورانيوم على الأرض السعودية هي بالفعل مخاطرة محتملة، لكن الحديث لا يدور عن موضوع مبدئي بل عن مسألة متعلقة بالسياق. وبالتالي يطرح السؤال: ما هو المقابل؟ وإذا كان التطبيع مع السعودية سيتطور إلى اتفاق سلام كامل، ويتضمن عنصرا فلسطينيا عمليا، ملموسا وقابلا للتنفيذ – أي عنصرا يعيد الأمل في مستقبل آخر للسكان الفلسطينيين – فهذه مخاطرة مجدية. يجدر بالذكر، مثلما ثبت في عدد كبير من البحوث في معهد بحوث الأمن القومي: الوضع الاقتصادي الجيد لا يمنع "الإرهاب"، لكن اليأس، وانعدام الأمل في المستقبل، يشكلان عنصرا مشجعا يوسع دائرة "الإرهاب" الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، إذا أوقف العنصر الفلسطيني تدهور إسرائيل إلى واقع "دولة كل مواطنيها" (دولة واحدة يكون فيها لكل مقيم حقوق المواطنة وبالتالي فإنها إما ليست ديمقراطية أو ليست يهودية)، فستكون هذه مخاطر محسوبة وجديرة.

* * *

معاريف : ليست هناك معرفة كافية لإعطاء الختم الأمني المطلوب للاتفاق مع السعودية

بقلم تل ليف رام

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع .مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

المنشورات المختلفة التي ظهرت، نهاية الأسبوع، في وكالات الانباء الأجنبية، والتي تقول إن السعوديين مصرون على الاستمرار في التقدم المحادثات ويسعون إلى تحقيق التحالف الدفاعي مع الأمريكيين؛ لم تفاجئ المستوى الأمني في إسرائيل.

المنشورات التي أخرجتها عدة مصادر من السعودية، والقائلة إنه وكجزءٍ من اتفاق التطبيع مع إسرائيل، فإن القضية الفلسطينية لن تشكل عائقًا؛ هي في الحقيقة توضيح من قِبل السعوديين للفلسطينيين بأنهم سيعملون أولًا وقبل أيّ شيء وفق مصالحهم، وأنهم بالمطالب المبالغ فيها وغير الواقعية لن يستطيعوا تقويض الاتفاق، وتُفسر في إسرائيل على أنها رسالة من السعوديين مفادها بأنهم مُصرون على التقدم في المفاوضات.

في صدارة مطالب السعوديين من الأمريكيين يتطلعون أولًا إلى مصلحتهم أمام إيران، لذلك فملف تخصيب اليورانيوم والتحالف الدفاعي مع الأمريكيين وتعزيز قوتهم العسكرية هي المطالب الأولى على سلم أولوياتهم قبل القضية الفلسطينية بكثير. تبادل الرسائل الموجهة إلى حد كبير أيضًا إلى الأمريكيين تتوافق وتقديرات المنظومة الأمنية التي نشرناها مؤخرًا في

"معاريف" أن مَن يدفع إلى انطلاقة إسرائيلية فلسطينية تحت مظلة اتفاقية التطبيع هم الأمريكيون وليسوا السعوديين، الذين لا تهمهم هذه القضية كثيرًا من بين مُجمل مصالحهم في الاتفاقية.

من ناحية المنظومة الأمنية، فالضمانات الأمريكية لأمن السعودية، عندما يكون التهديد بالإسناد ضد إيران في إطار تحالف دفاعي من أيّ نوع كان، ليست هي المشكلة المركزية، لكن السؤال هو ما الذي يريده السعوديون في كل ما يتعلق بقدراتهم العسكرية في إطار مثل هذا التحالف؟ وكيف تحافظ إسرائيل أيضًا - في مثل هذا الإطار - على تفوقها النسبي في المنطقة؟

قضية التفوق النسبي هي إحدى القضايا المركزية، وفي منظومتنا الأمنية يزعمون بأنه لابدّ من تدخل كامل من جانب وزارة الأمن والجيش الإسرائيلي في بلورة الاتفاق، بهدف ضمان المصالح الإسرائيلية. حتى قبل بلورة موقف من هذا الموضوع في المنظومة الأمنية، فهناك حاجة إلى معرفة تفاصيل الاتفاقية، في هذه المرحلة تفاصيلها تبدو أبعد من أن تكون مغلقة أيضًا في القناة المنفصلة الدائرة بين الأمريكيين والسعوديين؛ لذا فإن الجداول الزمنية تضغط في هذه القضية أيضًا، من خلال الحاجة إلى التفاوض المُعمق بهذا الشأن، والعمل العميق الدؤوب في مقرات القيادة داخل المنظومة الأمنية، بهدف بلورة موقف من كل ما له علاقة بالتهديدات المستقبلية المُحتملة على إسرائيل نتيجة تآكل مُحتمل في تفوقها النسبي في المنطقة.

قضية التفوق النسبي تعرف في المنظومة الأمنية على أنها قضية مهمة في أيّ إطار اتفاق مع السعودية، وتأتي في المرتبة الثانية بعد تخصيب اليورانيوم التي تطلبها السعودية في إطار الاتفاق مع الأمريكيين؛ وينظرون اليها في المنظومة الأمنية أيضًا على أنها احتمال خطير جدًا، إن لم يعرف الأمريكيون كيف يقدمون ضمانات وإثباتات مناسبة لقدرتهم بشكل تام على تحويط تخصيب اليورانيوم وإقامة مفاعل مدني في السعودية دون أن ينزلق الأمر في المستقبل إلى المجال العسكري.

صحيحٌ أنه وإلى الآن توجد في أوساط قيادة المنظومة الأمنية شكوك كبيرة فيما إذا كان الأمريكيون قادرين بشكل عام على تقديم مثل هذا النوع من الضمانات، ومن هنا أيضًا تأتي علامات الاستفهام حول مدى دعم جزء من الهيئات الأمنية على الأقل، وعلى رأسها الجيش الإسرائيلي ووزارة الأمن للاتفاقية المتبلورة. على الأقل، في هذه المرحلة، لا تمتلك المنظومة الأمنية الأدوات والمعرفة المطلوبة بتفاصيل الاتفاقية المتبلورة لكي يكون من المُمكن إعطاء التوقيع الأمني المطلوب.

* * *

القناة الـ12: التصعيد في غزة: حماس تعلمت كيف تعتصر الإنجازات من إسرائيل

بقلم د. ميخائيل ميلشتاين

عودة العمال الغزيين للعمل في إسرائيل، وانخفاض معدل حوادث العنف على حدود قطاع غزة مقارنة بالأسبوعيْن السابقيْن، لا ينبغي أن يؤدي إلى الشعور بالعودة إلى روتين الحياة الطبيعية في إسرائيل، ناهيك عن التقدير بأنه قد كانت لها اليد العليا في المواجهة الحالية. جولة التصعيد التي اندلعت في الأسبوعيْن الأخيريْن استثنائية بعض الشيء في خصائصها، فيها الكثير من التلميحات المُقلقة في سياق المستقبل، ولا تتوافق مع مجمل التقديرات التي راجت في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق في غزة، كما وتستوجب بحثًا معمقًا على جميع المستويات.

التصعيد الحالي في غزة يقف على نقيض صارخ مع الاستراتيجية التي تنتهجها إسرائيل تجاه حماس في السنتيْن الماضيتيْن. مقابل التسهيلات الاقتصادية غير المسبوقة، وفي صدارتها خروج حوالي 18 ألف عامل للعمل في إسرائيل؛ كان من المُفترض أن ينشأ لدى حماس "الشعور بالخسارة"، يردعها عن المبادرة بالتصعيد من أيّ نوع كان؛ بل ربما يؤدي إلى تطور احتقان شعبي ضد التنظيم.

أضواء تحذيرية كثيرة ومضت في السنتيْن المنصرمتيْن، وأثبتت مدى "اهتراء" هذه العقيدة، حماس حافظت على الهدوء النسبي في غزة، لكنها دفعت العمليات في الضفة الغربية حثيثًا، وفي القدس والجمهور العربي في إسرائيل، وهكذا فرضت على إسرائيل "فصلًا" في إطاره قررت ما هي ساحة المواجهات ومقدارها وتوقيتها. إضافة إلى ذلك، سمحت للجهاد الإسلامي بحرية التحرك، التي جرتنا إلى جولة قتال في غزة، واستمرت في حفر الأنفاق وأبدت الإصرار في موضوع الأسرى والمفقودين.

التصعيد الحالي هو بمثابة مبادرة مُعدة مسبقًا تسيطر حماس على كل جوانبها ومراحلها، وليست نتيجة لسوء التقدير أو ديناميكا ميدانية غير متوقعة. من خلال المناوشات العنيفة على السياج، بما في ذلك إطلاق النار، وتفجير العبوات وإطلاق البالونات الحارقة، يسعى التنظيم إلى تحقيق هدفيْن؛ الأول: النجاة من الاحتجاجات المدنية، الهدف الذي تزداد ضرورته في ظل "صرير" تآكل علاقات حماس مع قطر، والتي قيدت من جانبها المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى غزة، والهدف الثاني: التحذير من النشاطات الإسرائيلية الموسعة في المسجد الأقصى خلال الأعياد. في الرد على ذلك، أغلق معبر "ايرز" طوال أسبوعيْن، الأمر الذي تسبب للغزيين بأضرار تقدر بحوالي 10 مليون شيقل يوميًا، دون أن يُبدي الجمهور الفلسطيني أيّ احتجاج ضد حماس.

الأحداث في غزة تبرز فهم حماس العميق فيما يتعلق بإسرائيل. يحيى السنوار يفهم أن إسرائيل كونها غارقة في أزمة داخلية خطيرة، وتسعى إلى دفع اتفاق مع السعودية، وتركز على التصعيد المُحتمل على الحدود الشمالية؛ فهي غير معنية بمواجهة على الجبهة الجنوبية. وعليه، فقد شعرت حماس أن باستطاعتها أن تتحدى إسرائيل، دون الانجرار إلى تصعيد واسع النطاق في غزة، والاستمرار في الحصول على إنجازات اقتصادية. السنوار هو الآخر يستخدم معركة ما بين الحروب، والتي يُبادر في إطارها بالعنف ويخرق بشكل فاضح جميع قواعد الاتفاق معها دون الوصول إلى مواجهة موسعة.

إذا قدمت إسرائيل بالفعل قريبًا تصاريح عمل أخرى للعمال من غزة، فإن هذا الأمر سيُعتبر تأكيدًا للمنطق الاستراتيجي الذي يعمل السنوار وفقًا له، والذي بمقتضاه فإن بمقدوره أن يعتصر الإنجازات من خلال الضغط العنيف. من المُتوقع أن تحافظ حماس على الآلية التي طورتها وأن تستخدمها مرة أخرى في المستقبل، بما يتوافق مع اعتباراتها واحتياجاتها. لا أساس بالتالي للزعم المسموع في إسرائيل والقائل بأن "حماس ركعت أيضًا" في ظل فهمها ثمن الخسارة الذي ستتلقاها في السياق المدني. بادر التنظيم بخطوة عنيفة، وشوش بطريقة معروفة نسيج حياة المواطنين في غزة، وقرر وقف التصعيد على ما يبدو عندما فهم أنه من المتوقع أن يحظى بتسهيلات من قِبل إسرائيل.

مع انتهاء الأعياد، أوصي إسرائيل بأن تتوجه لبلورة استراتيجية منظمة فيما يتعلق بغزة، غير تلك القائمة اليوم، مع دراسة نقدية للنظرية القائلة إن بمقدور الاقتصاد أن "يخضع الأيديولوجيات". إسرائيل عليها ان تتعلم من تجارب الماضي، وأن

تصمم من جديد قواعد الترتيب في غزة، وأن تتعامل مع حماس بطريقة منهجية، يعني على أنها جهة تعمل على عدة ساحات في وقت واحد بدلًا من مواجهة كل ساحة على انفراد.

في هذا الإطار، من الضروري أن ندرس جديًا وبشكل حثيث، أكثر من الماضي، القيود في المجال المدني ردًا على توجهات "الإرهاب والتحريض"، بما في ذلك في الضفة الغربية والقدس، أو التحدي الصارخ في غزة مثل هذا التحدي الحالي. مثل هذه السياسة، ستهز افتراض عمل السنوار الحالي والقائل بأن إسرائيل مضغوطة وستمتص التحديات الأخرى، وأنها في أيّ سيناريو ستسعى إلى الحفاظ على الترتيبات.

ونوعًا ما نوصي أيضًا بتحديث عالم النماذج الإسرائيلية فيما يتعلق غزة، سيما النظرية السائدة والقائلة بأن المجهود الاقتصادي المُوسع من شأنه أن يحول المنطقة إلى "سنغافورة شرق أوسطية" ويوفر الاستقرار بعيد المدى. مثل هذا السيناريو لن يتحقق طالما أن حماس المُشبعة بالتوقد الأيديولوجي تسيطر على غزة. هذا الواقع ربما يتبدد فقط إثر صدمة داخلية، احتمالية تحققها أو توقيتها غير واضحة الآن. إنه استنتاج بائس كئيب، لكنه ضروري بهدف بلورة استراتيجية إسرائيلية متزنة تجاه غزة.

* * *

إسرائيل اليوم: صباح الخير حماس، لماذا استيقظتِ؟

بقلم ايال زيسر

في الوقت الذي تلاحق فيه العملية عملية أخرى في المناطق، كان يخيل بالخطأ أن من غزة بالذات ستخرج بشرى الهدوء والتهدئة وان الهدف الاستراتيجي الذي وضعته إسرائيل لنفسها - الفصل بين غزة والضفة، من حيث المنطقتين او حتى الكيانين اللذين لكل منهما منطق وسلوك خاص به - قد تحقق. غير أنه بخلاف التقديرات والآمال في إسرائيل، وظاهرا أيضا بخلاف كل منطق، مرة أخرى اخترق الهدوء على حدود القطاع. يدور الحديث في هذه الاثناء عن نار تحت السيطرة، من خلفها إرادة واضحة من جانب حماس للحفاظ على مستوى اللهيب. لكن تجربة الماضي تفيد ان ليس في هذا ما يكفي وانه عندما يكون اللعب بالنار يمكن لهذا أيضا ان يشتعل الى مواجهة واسعة.

في الضفة تفتقر السلطة الفلسطينية الى السيطرة، وعمليات الإرهاب المتواترة في هذه المنطقة هي غير مرة من فعل ايدي منفذين افراد لا توجد من خلفهم يد موجهة ومنظمة. اما في غزة كما هو معروف الصورة مختلفة. يوجد فيها رب بيت، حماس، ان ارادت ابقي الهدوء وان ارادت اخترق. فبعد كل شيء، أحد ما ينبغي له أن يجلب جموع المتظاهرين الى السياج الحدودي، واحد ما ينبغي أيضا ان يسمح، وقبل ذلك ان ينظم ويزود، خلايا الإرهاب في طريقها الى إطلاق بالونات الاشتعال او إطلاق النار على استحكامات الجيش الإسرائيلي.

تضع الاحداث على حدود القطاع علامات استفهام فوق الفرضية التي تقول ان لحماس يوجد ما تخسره من اللعب بالنار وأنها منصة لدقات قلب السكان الفلسطينيين في القطاع، التواقين للهدوء والتهدئة. لعل حماس بالذات تؤمن بان الطريق الى

تثبيت مكانتها في القطاع والحرص على رفاه السكان بالذات يستوجب اللعب بالنار وليس بالضرورة الحفاظ على التهدئة، كما تريد إسرائيل وكما تتصرف السلطة الفلسطينية في الضفة.

دارج الادعاء بان تنظيم حزب الله اللبناني هو الذي رسم نموذج الالهام والتقليد لحماس في كل ما يتعلق بطريقة التصدي لإسرائيل وبحفر أنفاق الإرهاب على طول الحدود واختطاف جنود لأغراض المساومة ام ببناء ترسانة صواريخ بعيدة المدى فيها ما يردع إسرائيل. غير أنه كما يبدو تختار حماس بالذات السير في طريق عائلات الجريمة في الوسط العربي، التي طريقها هو طريق العنف والخاوة، وهي تتعلم منها كيف تتصرف تجاه إسرائيل كي تنتزع منها ما تطلبه.

حماس لا تريد حقا تغيير جلدتها وهجر طريق الكفاح المسلح ضد إسرائيل. لكنها تريد أن تحافظ وتحسن ضخ الأموال النقدية التي تحولها لها قطر تحت العيون شبه المفتوحة لإسرائيل، وربما أيضا ان تسهل الاغلاق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع. والطريق هو إذن التهديد والضرب في كل مرة لا ترضى فيها او تعتقد انه يمكنها أن تحسن الشروط التي تحصل عليها مقابل الهدوء الذي تمنحه لنا.

هذا هو المنطق الذي يوجه خطى حماس وهذا هو طريق سلوكها ويخيل انه هكذا كان دوما. وللحقيقة، فان اللعب بالنار من ناحيتها هو رهان آمن إذ انه يمسك بإسرائيل كمردوعة والدليل هو ضبط النفس الذي يرد به الجيش الإسرائيلي على التصعيد في الجنوب.

ينبغي الافتراض بان جولة المواجهة المحدودة على حدود القطاع ستنتهي في الزمن القريب القادم. حماس ستحصل على ما تريد، مزيدا من المال من قطر وربما امتيازات وتسهيلات إضافية والهدوء سيعود الى غزة حتى المرة التالية، التي لن تتأخر في المجيء. إذا بخلاف امل إسرائيل في أن تتصرف حماس ككيان دولة، فإنها تتصرف كعائلة جريمة تدخل الى جيوبها أموال الخاوة لكنها لا تغير طريقها حقا. وللحقيقة، فان ميل إسرائيل لان تنهي الموضوع بسرعة والا تريد بحزم يشجع فقط حماس لمواصلة عادتها ورفع مطالبها وهكذا فإنها فقط تقصر فترات الهدوء بين التصعيد والتصعيد.

حماس غير مردوعة وهي مستعدة للعب بالنار. وفي السطر الأخير يتبين ان التفاهمات والتوافقات التي تقوم على أساس دفع الخاوة لحماس لا تحل المشكلة في الجنوب حقا ولا ترفع حماس الى طريق الاعتدال الذي يحولها في نهاية اليوم الى شريك بالنسبة لإسرائيل. جولة المواجهة التالية على حدود القطاع هي بالتالي مسألة وقت.

* * *

مسؤول أمني: هكذا تسهم "الصهيونية" في إحراق دولة الاحتلال من الداخل

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

كان واضحا منذ اللحظات الأولى لتشكيل حكومة الاحتلال اليمينية، أن الصهيونية الدينية في قلبها، وتنوي استغلال كل لحظة من بقائها في الائتلاف الحكومي لتحقيق برنامجها الديني القومي، لكن التقديرات الإسرائيلية باتت تقدّر أن "هذه الحركة الأيديولوجية فقدت طريقها وأساسها، وباتت تتفكك بشكل متزايد، وبعد أن أكمل قادتها استيلاءهم على السلطة،

فإنهم يجرّون النظام السياسي الإسرائيلي بأكمله معهم إلى الأسفل ."

وفي هذا السياق، قال الرئيس السابق لجهاز الأمن العام "الشاباك"، يوفال ديسكين، إن "ما شهدته تل أبيب في الأيام الأخيرة خلال الاحتفال بيوم الغفران نموذج جديد على ما ينادي به قادة الصهيونية الدينية من مبادئ عنصرية خاصة.. بيتسلئيل سموتريتش المؤيد للتفوق اليهودي، وإيتمار بن غفير الكاهاني، وأوريت ستراك الظلامية، وآفي ماعوز الطوباوي، ولم يحدث ذلك إلا بفضل الدعم النشط للغاية من "المتهم" بنيامين نتنياهو الذي يخشى خسارة ولايته الحكومية لصالح المعسكر المقابل، مع أن مثل هذه القائمة لا ينبغي أن يكون لها الحق الأخلاقي في الوجود في دولة يهودية، لأنها تروج للقيم العنصرية والتفوق اليهودي والتعالي على العلمانيين."وأضاف في مقال نشرته "القناة 12" العبرية، أن "قائمة الصهيونية الدينية يشجع أعضاؤها مرتكبي المذابح اليهودية الذين يشعلون النار في منازل الفلسطينيين، ويدعون لمحو القرى الفلسطينية، وينظمون الدعم العام لإرهابي يهودي حقير أحرق زوجين من الآباء الفلسطينيين وطفلهم أثناء نومهم من عائلة دوابشة، مع العلم أن هذه القائمة لا تشكل الأغلبية في دولة الاحتلال، لكنها في طريقها لمحاولة السيطرة عليها، ما يعد انتصارا لأيديولوجيتها، رغم أنه سيكون باهظ الثمن، ومأساويا."

وأوضح أن "الصهيونية الدينية أنجبت بذور نكبة ستقضي عليها، وأنجبت ظاهرة القومية الدينية المتطرفة، التي ولدت معها منافساً يمينياً لهذه الظاهرة المسيحية اليهودية المتطرفة، ونجمت عن ظاهرة "فتيان التلال" المتطرفة والعنيفة، ومقدمة لتنفيذ توجهات التفوق اليهودي، ودولة الشريعة "الهالاخا"، والإرهاب، وكراهية الآخر، والعنصرية، وفي غياب الوحدة بين اليهود، فلن يكون لنا وجود، لأنه لا يوجد أخطر على وجود إسرائيل من التطرف والكراهية، وهي عملية خاطئة، لأنها تعمل على مراكمة "الكتلة الحرجة" على الدولة، وتغيّر واقعها بشكل لا رجعة فيه، وعندما تستيقظ، يكون الوقت قد فات."

وأوضح أن "الجهات المتطرفة بقيادة سموتريتش وبن غفير المسيطرين على الصهيونية الدينية، ومعهما نتنياهو، يجرون إسرائيل إلى الدمار من خلال خطة عمل فعّالة باللجوء إلى العنف، وزيادة دعوات الكراهية في الائتلاف الحاكم، ويستمرون بوصف المحتجين على الانقلاب القانوني بالفوضويين العنيفين مثل مهاجمة ضباط الشرطة، أو ممثلي الائتلاف، أو المصلين اليهود، وهم بذلك يحظون بدعم المحرّض القومي نتنياهو."

وأشار إلى أن "الصهيونية الدينية" بمختلف تياراتها أفرزت على مرّ السنين، حالات خطيرة للغاية من العنف والإرهاب الموجه ضد الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذه قائمة جزئية لمن لا يعرفها: الحركة السرية اليهودية، منظمة مكافحة الإرهاب، دورية الانتقام، الحركة السرية اليهودية، وهي تنظيمات حاولت زراعة سيارة مفخخة قرب مدرسة للبنات، وقتل عمال فلسطينيين في شفاعمرو، والقاتل باروخ غولدشتاين منفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل وأسفرت عن مقتل 29 من المصلين المسلمين، وإصابة 125 آخرين، والقاتل عميرام بن أوليئيل حارق عائلة دوابشة، ويغآل عامير قاتل رئيس الوزراء المرحوم إسحاق رابين، وحارقو الصبي محمد أبو خضير حيّاً."

ليست هذه المرة الأولى التي تصدر فيها تحذيرات إسرائيلية من تزايد نفوذ المتدينين في الحلبة السياسية والحزبية، فقد أكد دان بيري، الرئيس السابق لجمعية الصحفيين الأجانب في إسرائيل، أن "وصول أتباع الحاخام مائير كهانا لأن يصبحوا أعضاء في الكنيست، والمناصب الوزارية، يمنح الشرعية لتصريحاتهم العنصرية ضد الفلسطينيين والعرب، ورفضهم لإقامة دولة فلسطينية لأسباب قومية وأمنية زائفة، وهم في ذات الوقت يصرّون على وجود دولة واحدة بين البحر والنهر، لن تكون

يهودية، إلا إذا طبقنا مشروع الترحيل." وأضاف في مقال نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، أن "المخاوف الإسرائيلية تنبع مما تشهده الحلبة السياسية من قيادة الأقلية المتطرفة للدولة، وباتت مفردات "التوراة "المزيفة بحوزتهم تتقدم البرامج السياسية للأحزاب الدينية اليهودية، وأصبحت خطابات الساسة والقادة السياسيين متخمة بهذه العبارات الدينية اليهودية الصرفة، وتنامى معدل المواليد في المجتمع الديني المتشدد بسبعة أطفال لكل أسرة، ورفضهم المدارس الحكومية، مقابل تقديس الدراسات الدينية، ما يقود الدولة إلى حالة من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي."

تجدر الإشارة إلى أن الدعوات الإسرائيلية تتزايد من تحول الأرثوذكس المتطرفين ليصبحوا أغلبية في الدولة، وتتكاثر قوانين الثيوقراطية، وينهار الاقتصاد، ويهرب القطاع الإنتاجي من الدولة، وهذا يعني عملياً تدمير دولة الاحتلال بأيدي المتطرفين الفاشيين هذه المرة، وواضح أن لديهم هذه الإمكانية ما دام نتنياهو موجودًا، لأن وضعه القانوني وسلوكه العام يحرمه من كونه شريكًا شرعيًا، ومن المشكوك أنه يريد ذلك، بل يسعى لكسر الهياكل الحزبية، والحفاظ على ائتلاف يميني يساهم في إحراق الدولة من الداخل حفاظا على أجندات حزبية وتطلعات شخصية.

* * *

جنرال إسرائيلي سابق: مخاوفنا قبل توقيع اتفاق أوسلو تتحقق اليوم

لا يزال الإسرائيليون يجرون تقييماتهم السياسية والأمنية لاتفاق أوسلو في ذكرى توقيعه الثلاثين، لاسيما في ظل غياب القدرة على التوصل لتسوية دائمة مع الفلسطينيين، مما يزيد من الأصوات الإسرائيلية المطالبة بالحفاظ على السلطة الفلسطينية ولكن من خلال تغيير مضمونها، وحملها على الوفاء بالتزاماتها الأمنية بموجب الاتفاقيات، ومنع تفاقم الوضع الميداني في الأراضي المحتلة، خشية الوصول إلى حالة من اشتعالها واسع النطاق.

الجنرال يوسي كوبرفاسر الرئيس الأسبق لشعبة الأبحاث في جهاز الاستخبارات العسكرية- أمان، أكد أن "كافة المخاوف التي أثارها الوزراء الإسرائيليون ممن وافقوا على اتفاق أوسلو في الاجتماع الشهير لإقراره تحققت اليوم، لأن الفلسطينيين سيطروا على قطاع غزة، وعلى 40% من أراضي الضفة الغربية، حيث يعيش جميع الفلسطينيين تقريبا، وحولوا هذه المناطق إلى قاعدة لمواصلة المقاومة ضد الاحتلال، أملا بإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وتعزيز تسوية قضية اللاجئين، دون مطالبتهم بالاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، والتخلي عن حقوقهم." وأضاف في مقال **نشرته القناة 12**، أن "محاولة عزو فشل أوسلو إلى جرائم القتل الشنيعة التي نفذها اثنان من المتطرفين اليهود، باروخ غولدشتاين ويغآل عامير، ومجموعة أسباب أخرى ساهمت في النتيجة المخيبة للآمال، تصرف الانتباه عن الجذر والعمق وبحث المشاكل الحقيقية، لأنه وفقاً للرواية الفلسطينية، فإن اليهودية ديانة، وليست أمة، ولم يكن لليهود قط سيادة واحدة على أرض فلسطين المحتلة، وليس هناك أي مبرر لإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي عليها، واعتبار الصهيونية صنيعة الاستعمار الذي أراد التخلص من اليهود بسبب صفاتهم غير المحتملة، واستخدامها لمواجهة الإسلام، ومواصلة القتال ضده من خلال حملة متعددة الأبعاد."

وزعم أنه "بدلا من الاستثمار في تعزيز ثقافة السلام، كما التزم بها اتفاق أوسلو، فقد كرّس الفلسطينيون معظم جهودهم لاستيعاب رواية المقاومة حتى النصر في قلوب أجيالهم، ودفعوا ثمنها من رواتب الأسرى ومحتوى الكتب المدرسية والثقافة

ووسائل الإعلام، ويبذلون جهودا مماثلة لاستيعاب خطابهم المعادي للسامية في الخطاب الدولي من خلال الحملة التي يشنونها ضد شرعية وجود دولة الاحتلال، وفي نظر الفلسطينيين، فليس هناك شك أن عملية استنزاف الاحتلال التي يديرونها ستحقق أهدافها في نهاية المطاف."

وأوضح أن "ثلاثين عاما على اتفاق أوسلو فرصة مناسبة لطرح تساؤلات يخبئها المستقبل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واستعراض أهم الدروس التي ينبغي تعلمها، وهل تكمن المصلحة الإسرائيلية في استمرار العمل به، أم الانقلاب عليه، مع توفر عوامل هامة تشير لاستمرار الوضع الراهن مع الفلسطينيين، لاسيما أن إسرائيل لا تنوي الموافقة على إقامة دولة فلسطينية، بل تطبيق سيطرتها من جانب واحد على أجزاء من المنطقة (ج)، خوفاً من الفلسطينيين وردود الفعل الدولية، لكنها في الوقت ذاته لا تنوي المساس بالسلطة، خشية أن تتولى إدارة حياة الفلسطينيين، وتحمّل أعبائهم، رغم أنهم لا يعتزمون التخلّص من سرديتهم التاريخية عن الصراع، بل الاستمرار في شنّ حملة كبرى ضد إسرائيل."

وكشف النقاب عن "تركّز سياسة الاحتلال على استمرار الوضع الراهن، وزيادة "جز العشب" للمظاهر المسلحة، وتقديم امتيازات اقتصادية للفلسطينيين، من أجل خلق حافز لهم لتجنب الدخول في دائرة المقاومة، لكن هناك عدة عوامل تعلّمنا عن هشاشة الوضع الراهن الآخذة في التزايد، وقد يتطلب تغييره، أو التسبب فيه، لأنه غير مستقر، ويتضمن عمليات قد تقوّضه، وأهمها تزايد المقاومة، وإضعاف السلطة الفلسطينية، والبناء الفلسطيني في المنطقة (ج)، والعمليات العدوانية لـ"فتيان التلال"، وتوسيع البناء في المستوطنات، وزيادة النشاط الإسرائيلي العدواني ضد الفلسطينيين، فضلا عن اكتساب حماس مزيدا من القوة في الشارع الفلسطيني، وهي الساعية لتغيير الوضع، والسيطرة على النظام الفلسطيني، وزيادة الضغط على إسرائيل."

وأكد أن "ثلاثين عاما على اتفاق أوسلو كشفت عن زيادة قوة التنظيمات المسلحة المحلية، صحيح أنها ليست جزءا من المنظمات الكبرى، لكنها تحتفظ بعلاقات وثيقة معها، نتيجة للضعف المستمر لحركة فتح والسلطة الفلسطينية، لأن إنجازاتهما القليلة تثبط عزيمتهما في الشارع الفلسطيني، وتُصوَّرهما كما لو كانتا تتحدثان باسم إسرائيل، وأنهما ملتزمتان بتعزيز أمنها، ما يخلق تنافرًا مع الخطاب الذي تروجانه عن نفسيهما، وفي ضوء ذلك فإنهما ترسلان رسائل متضاربة، ما يستدعي من إسرائيل الإسراع في الإعداد لـ"اليوم التالي لأبي مازن"، والتأكد أنها مستعدة لجميع السيناريوهات، التي قد يتطلب بعضها التدخل العسكري."

من جهته، اعتبر المستشرق الإسرائيلي إيهود يعاري، أن "مرور ثلاثين عاما على أوسلو يكشف عن الفرصة الإسرائيلية الضائعة، لأن المعضلة الأساسية التي واجهتنا منذ 1967 في سعينا للتعايش مع الفلسطينيين هي المضي قدما في صفقة مع المقاومة من الخارج، أو اللجوء للقيادة المحلية داخل الأراضي المحتلة. صحيح أن الاتفاق ظهر بعيون كثير من الإسرائيليين معيبا بشكل خطير، لكنه الآن يجب الحفاظ عليها، مع تصحيح بعض الأخطاء بمرور الوقت للتأكد أنه لا يوصل لطريق مسدود، بل يمهد لتسوية مستقرة." وأضاف يعاري في مقال نشرته "القناة 12 " أن "اندلاع انتفاضة الحجارة 1987 شكل مفاجأة لمنظمة التحرير، وخلال أيام أنشأ الناشطون "القيادة الموحدة" المؤلفة من جميع الفصائل لتوجيه الإضرابات والمظاهرات وأيام الغضب عبر توزيع المنشورات، وحافظت على علاقة فضفاضة مع قيادة المنظمة في تونس البعيدة، وأداروا الانتفاضة بمفردهم، وقد دأبت دائما على توجيه النصيحة لرئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين، الذي كان يدعوني في كثير

من الأحيان لمناقشة الوضع، بالحديث مع القيادة المحلية الفلسطينية للتوصل إلى مخطط تفصيلي متفق عليه."
ولم يتوقف الإسرائيليون عن رصد التبعات والنتائج التي أسفرت عنها اتفاقية أوسلو في ذكراها السنوية الثلاثين، وهي تروي كيف أنها منحت غلافًا بشعًا للاحتلال، وما أفرزه من سياسات مدمرة، لا تزال ماثلة أمام نواظر الفلسطينيين والعالم أجمع، وتحمل العديد من المعاني السلبية والقاسية، وعلى مدى ثلاثين عامًا، بقي اتفاق أوسلو نموذجًا لمنح موازين القوى معيارًا لتطبيق ما يتم الاتفاق عليه، وجسّد مثالا على أن منطق القوة تغلّب على قوة المنطق، حتى يومنا هذا.

وشدد على أنه ولدت أوسلو كفكرة ومشروع إسرائيلي سعى الاحتلال من خلاله لتكييفه مع أهدافه السياسية المحددة، رغم أنها ظهرت في بعض الأحيان مختلفة تمامًا عن بعضها البعض، بل ومتناقضة، واليوم ما تبقى من أوسلو، بصرف النظر عن تبعاته السياسية، هو المفهوم الذي اتخذه الاحتلال وجماعات مستوطنيه لتصميم نموذج حياة خاصة بهم في الأراضي المحتلة، وبذلك فقد تم كشف الكثير عن الاتجاهات التي أرادوا أن يسلكوها على أرض الواقع.

* * *

إسرائيل تبحث خطوات اقتصادية تجاه غزة لمنع عرقلة اتفاق تطبيع مع السعودية

ترجمة: بلال ضاهر . موقع عرب 48

تبحث الحكومة الإسرائيلي في عدة خطوات تجاه قطاع غزة، بادعاء منع تصعيد أمني من شأنه أن يعرقل تقدم المفاوضات حول اتفاق تطبيع علاقات مع السعودية، بوساطة أميركية، "من أجل الحفاظ على تهدئة والتسهيل على الجانب السعودي"، حسبما ذكرت صحيفة "هآرتس" اليوم، الإثنين. وأضافت الصحيفة أن بين الخطوات التي تبحثها الحكومة الإسرائيلية، زيادة عدد تصاريح الدخول إلى إسرائيل من أجل العمل وتسهيلات في إدخال بضائع إلى القطاع. وبحسب الصحيفة، فإنه تجري اتصالات مع قطر من أجل أن تحوّل مساعدات مالية إلى حكومة حماس. واعتبرت الصحيفة أن المظاهرات الفلسطينية عند السياج الأمني المحيط بالقطاع تنظمها حركة حماس، بهدف ممارسة ضغوط على إسرائيل. ونقلت الصحيفة عن دبلوماسي غربي، زار القطاع في الأسابيع الأخيرة، قوله إن سبب هذه "الضغوط" هي ضائقة اقتصادية شديدة ومتفاقمة في غزة، نتيجة لتقليص المساعدات الدولية لسكان القطاع والصعوبة المتزايدة التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة في جمع تبرعات من المجتمع الدولي.

كذلك ينسب مسؤولون سياسيون إسرائيليون تدهور الوضع على طول السياج الأمني المحيط بالقطاع إلى الضائقة المدنية والاقتصادية في القطاع. وحسب تقييمات جهاز الأمن الإسرائيلي التي تم استعراضها خلال مداولات حول الوضع في قطاع غزة، جرت في الأيام الأخيرة، فإن حماس تبادر وتشجع المواجهات من أجل ممارسة ضغوط على إسرائيل كي تنفذ خطوات بشكل فوري من أجل تحسين الوضع الاقتصادي، مثل زيادة عدد تصاريح العمل وتحويل دعم مالي من جانب قطر. وأضافت الصحيفة أن الحكومة الإسرائيلية تدرس زيادة عدد تصاريح الدخول لإسرائيل للعمال من قطاع غزة من 15 ألفا إلى 20 ألف تصريح، في المرحلة الأولى، وأنه هذا العدد قد يرتفع في حال الحفاظ على هدوء.

وكان رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، السفير محمد العمادي، قد قال إن بلاده "نجحت في تهدئة الوضع في قطاع غزة من خلال التوسط في تفاهم لإعادة فتح المعبر أمام العمال". وأضاف أن "الوضع في قطاع غزة مأساوي، ولن يؤدي صراع آخر إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية"، وفق ما نقلت وكالة أسوشييتد برس. وبالأمس، تراجعت مجموعة شبابية تطلق على نفسها "الشباب الثائر" عن إعلانها باستئناف الفعاليات على حدود قطاع غزة الشرقية مع مناطق الـ48.

وجاء هذا التراجع إثر حصول تضارب حول الموضوع، بعدما نشرت قناة "الأقصى" التابعة لحركة "حماس" بيانا نسبته للمجموعة ذاتها ويؤكد عدم الدعوة إلى استئناف الفعاليات. وأكد البيان الذي نشرته القناة ضرورة الالتزام، مشددًا على أنه ما زال يعطي الوسطاء "فرصة للجم العدو."

وادعت الصحيفة أن الخطوات التي قد تنفذها إسرائيل من أجل الحفاظ على هدوء في القطاع لم يلقى معارضة من جانب الوزيرين الفاشيين المتطرفين، بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، لكن موقع "واينت" الإلكتروني أفاد بأن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أقصى بن غفير عن مداولات أمنية عقدها أمس، بمشاركة وزير الأمن، يوآف غالانت، ورئيس الشاباك، رونين بار، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، وعدد من أعضاء هيئة الأركان العامة.

* * *

جنرال إسرائيلي: لم يسبق أن رأيت أمننا القومي في وضع أسوأ

ترجمة: وكالة سما الإخبارية

قال نائب رئيس الأركان الأسبق للجيش الإسرائيلي، اللواء احتياط دان هرئِل، إنه لم يسبق له أن رأى الأمن القومي الإسرائيلي في وضع أسوأ، لافتا إلى أن الجيش الإسرائيلي يتعرض لخطر وجودي حقيقي.وبحسب صحيفة "هآرتس"، جاء ذلك في كلمة له أثناء تظاهرة ضد التعديلات القضائية في تل أبيب، مساء السبت. وأضاف اللواء الإسرائيلي أن "الخطوات التي قامت بها الحكومة لإضعاف المحكمة العليا سبق أن أدت إلى ضرر عريض في جهاز الاحتياط للوحدات الأكثر أهمية في الجيش الإسرائيلي، وإلى فقدان كفاءة وقدرة عملياتية مهمة."

وأوضح أن الضرر "متجه رويدا رويدا أيضا إلى الجهاز الدائم النوعي الذي هو الهيكل الذي يقوم عليه الجيش الإسرائيلي،

وهذه ليست النهاية." كما تطرق هرئِيل إلى القانون الذي سيمنح طلبة المدارس الدينية إعفاء كاملا من التجنيد، مؤكدا أن "إقرار القانون سيسبب فقدان الحافز لدى المتجندين وإلى تفكك للجهاز النظامي للجيش الإسرائيلي." كما شدد على أن "هذه نهاية جيش الشعب والمعجزة التي صنعناها هنا."

وتجمع عشرات الآلاف من المتظاهرين، أمس السبت، في وسط تل أبيب ومدن أخرى في جميع أنحاء البلاد، للاحتجاج ضد الإصلاح القضائي للحكومة الإسرائيلية. وعلى مدى الأسابيع الـ 39 الماضية، واجهت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو احتجاجات غير مسبوقة ضد إصلاحها القضائي المثير للجدل. وفي بعض الأيام، قدر منظمو الاحتجاج أن ما يصل إلى

500 ألف شخص خرجوا إلى شوارع المدن. غالبًا ما تكون الاحتجاجات مصحوبة باشتباكات مع الشرطة واعتقالات وإغلاق الطرق السريعة وطرق النقل.

وكان رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال هرتسي هاليفي، قد حذر الخميس الماضي، من حالة الانقسام والاستقطاب الداخلي وانتقاله إلى أروقة الجيش. ونقلت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، عن الجنرال هاليفي أن الانقسام السياسي الجاري في إسرائيل سيتعمق في المؤسسة العسكرية في بلاده، محذرًا من انتقال حالة التشرذم إلى داخل الجيش نفسه، واصفًا إياه بالخطير.

* * *

استطلاعات

استطلاع: معارضة واسعة للإعفاء الكامل لطلاب المدارس الدينية من التجنيد

ترجمة: موقع عكا للشؤون الإسرائيلية

أجرى معهد دراسات الأمن القومي أمس الأحد استطلاعًا للرأي العام حول قانون التجنيد، ووجد أن حوالي 68% من الجمهور يعارضون القانون الذي يسمح بالإعفاء الكامل لطلاب المدارس الدينية من التجنيد في الجيش الإسرائيلي. ووجد الاستطلاع أيضًا أن ما يقرب من ثلث آباء وأمهات الفتية الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 عامًا (29%) أنه إذا تم سن مثل هذا القانون فإنهم سيشجعون أبنائهم على عدم الخدمة في الجيش. كما قال 37.5% أنهم سيدعمون جنود الاحتياط الذين سيعلنون انتهاء فترة تطوعهم في حال صدور هذا القانون.

وخلص معهد دراسات الأمن القومي إلى أن تمرير مثل هذا القانون من المرجح أن يسبب ضررًا قاتلًا لنموذج "جيش الشعب"، وتقويض الوضع العام للخدمة في الجيش الإسرائيلي وروح التجنيد الإلزامي. كما من شأن القانون أيضًا أن يزيد من تدهور التضامن الاجتماعي والتفكك بين طبقات المجتمع.

يشير هذا الاستطلاع إلى أن هناك رفضًا واسعًا في إسرائيل للإعفاء الكامل لطلاب المدارس الدينية من التجنيد. ومن المرجح أن يؤدي تمرير مثل هذا القانون إلى عواقب وخيمة على الجيش الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي ككل.

* * *

تقارير

i24NEWS: تقرير: الضغط الأمريكي لتقديم تنازلات أكبر للفلسطينيين يحبط المسؤولين السعوديين والإسرائيليين

أفاد تقرير لصحيفة " اسرائيل هيوم" صباح اليوم الاثنين، أنه مسؤولون سعوديون وإسرائيليون شعروا بالإحباط من إصرار الولايات المتحدة على تقديم تنازلات أكبر للفلسطينيين، كجزء من اتفاق التطبيع . وقال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مؤخرًا إنه إذا كان هناك انفراج في اتفاق التطبيع مع إسرائيل بوساطة أمريكية، والذي من شأنه أن يوفر "للفلسطينيين احتياجاتهم"، فإن المملكة الخليجية ستعمل مع أي شخص في الحكومة الإسرائيلية.

ومع ذلك، قالت مصادر لـ"يسرائيل هيوم" إن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن منشغلة بشكل مفرط بالقضية الفلسطينية، مما يجعل من الصعب إحراز تقدم. علاوة على ذلك، فإن القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال، والتي تضمنت اتفاقية دفاع بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتي من المفترض أن تكون مماثلة للاتفاقيات مع الحلفاء الآسيويين، والبرنامج النووي الذي ستكون المملكة قادرة على امتلاكه على أراضيها، قد تم تناولها. "فجوات لم تكن كبيرة ويمكن سدها"، بحسب الصحيفة الإسرائيلية. وكانت المصادر المذكورة قد أشارت للصحيفة إلى أن الطلب الأمريكي يتضمن لفتات ذات طابع سياسي كبير تجاه الفلسطينيين كجزء من العملية، مضيفة أن "الضغوط لم تأت من الرياض، ولكنها تلقت انتقادات من مسؤولين إسرائيليين وسعوديين على حد سواء."

وكانت تقارير سابقة لوسائل إعلام إسرائيلية قد تضمنت اتفاق بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على الحفاظ على إمكانية حل الدولتين للإسرائيليين والفلسطينيين، بحسب موقع والا! أخبار . ورغم أن مصادرها ذكرت أنه لم تكن هناك "مطالب محددة ." في المقابل، صرح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، جون كيربي، عن اتفاق التطبيع بأن هناك «هيكلاً أساسياً محدداً » للمضي قدماً.

* * *

رصد إسر ائيلي لتصاعد الجبهات المتوترة داخل فلسطين وخارجها

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

تتواصل الأعياد اليهودية بالتزامن مع ما يعيشه أمن الاحتلال من الاستنفار واليقظة وسط تحذيرات من اندلاع جولات قتالية في واحدة من الجبهات المحيطة، وربما عدة جبهات في آن واحد معاً؛ ورغم أن مستوى الاحتكاك على الحدود اللبنانية منخفض، لكن التوترات لا تزال قائمة، فيما يتم تعريف الضفة الغربية بأنها منطقة حساسة، حيث توجد تحذيرات قوية من وقوع هجمات مسلحة، وفي قطاع غزة لا يزال الهدوء تحت الاختبار، لكن التخوف في الجهاز الأمني يذهب باتجاه تطورات ميدانية في القدس قد تشعل النار في مناطق أخرى. وقال المراسل العسكري لموقع" ويللا "العبري، أمير بوخبوط، إن "الأيام الأخيرة شهدت رفعاً من المنظومة الأمنية لحالة التأهب في كافة القطاعات على خلفية الأعياد اليهودية، ومن بين الجهود التي تحتل حاليا قمة أولويات قوات الاحتلال، أنشطة جمع المعلومات الاستخبارية، وإحباط النوايا لتنفيذ عمليات مسلحة في الضفة الغربية، خاصة في محيط المسجد الأقصى والقدس المحتلة وتخشى المؤسسة الأمنية أن يؤدي النشاط المحدود فيهما لإشعال النار في قطاعات إضافية." وأضاف بوخبوط، في تقريره أن "الجبهة الأولى تتمثل بالحدود اللبنانية، ورغم أن هناك انخفاضاً في مستوى الاحتكاك على السياج الحدودي مع عناصر حزب الله ومبعوثيهم، لكن لا يزال

هناك توتر في الفضاء، فيما تشهد الجبهة الثانية السورية في الأسابيع الأخيرة، تنفيذا لضربات جوية إسرائيلية ضد بعض الأهداف في ضواحي دمشق، خاصة أنظمة الأسلحة الإيرانية."

وأوضح أن "الضفة الغربية تعتبر أن الجبهة الثالثة ستشهد في الأيام المقبلة قرارا إسرائيليا بتوسيع نطاق التعزيزات الكبيرة لمنطقة الضفة الغربية خلال فترة الأعياد، لأنها فترة رحلات للمستوطنين الإسرائيليين على خلفية التحذيرات الساخنة من عمليات إطلاق نار في نابلس ومراكز أخرى في الضفة الغربية، بما في ذلك النشاط بجامعة بيرزيت، وفي إطار العملية، تم اعتقال عشرات المشتبه بهم، وقتل أكثر من خمسة مقاومين." ونقل عن مسؤول عسكري أن "هجمات إطلاق النار أصبحت التهديد رقم 1، وكل نشاطنا يهدف لإحباط هجمات مماثلة، واعتقال من أطلقوا النار على جنود ومستوطنين، لأن الجمع بين كمية كبيرة جدًا من الأسلحة والأموال في الضفة الغربية، يجعلها شديدة الانفجار، وذات احتمالية كبيرة لتنفيذ هجمات مميتة، وبذلك، أشار المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون لزيادة كبيرة في نشاط أجهزة الأمن الفلسطينية ضد مراكز المقاومة مع التركيز على حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية في الضفة الغربية."

وأكد أن "الجبهة الرابعة تتمثل في القدس والمسجد الأقصى حيث تحوزان على نقاشات لتقييم الوضع التي أجراها رؤساء الأجهزة الأمنية، وقد تم تحديدهما كمنطقة حساسة، بشكل خاص خلال الأعياد، في ظل رغبة المستوطنين اليهود باقتحام الأقصى، وستقوم المؤسسة الأمنية بتعزيز قواتها في المنطقة، وجمع المعلومات الاستخبارية ضد الاستفزازات، وإحباط نوايا تنفيذ هجمات ضد مستوطنين إسرائيليين." وختم بوخبوط، بالقول إن "الجبهة المتوترة الخامسة هي قطاع غزة، حيث تزايدت خلال الأسبوع الماضي أحداث العنف على طول حدوده، وتخلّلها إطلاق نار، وتفجير بالونات حارقة، وإلقاء قنابل رش وزجاجات حارقة، وبعد ضغوط مصرية، تقرر فتح معبر بيت حانون أمام دخول العمال الفلسطينيين في ظل التزام مصري بالتهدئة على طول الحدود، وفي الوقت نفسه، يتم الحفاظ على مستوى يقظة فرقة غزة بقيادة الجنرال آفي روزنفيلد، على خلفية المخاوف من أحداث المسجد الأقصى التي قد تؤدي لإشعال النار في جميع القطاعات."

من جهته، يقول الخبير العسكري بصحيفة" يديعوت أحرونوت "العبرية، رون بن يشاي، إن "جيش الاحتلال يخوض الآن عدة مواجهات في عدة ميادين بنفس الوقت، أولها محاولة وقف تقدم إيران نحو الطاقة النووية، وثانيها المعركة بين الحروب، وثالثها القتال في الضفة الغربية، ورابعها الساحة الحزبية الداخلية، والدعوات بعدم الوصول للخدمة العسكرية، وخامسها التحديات المعقدة المتمثلة بالتعامل مع الجرائم القومية اليهودية، وسادسها الانتفاضة المتوقعة المتركزة شمال الضفة الغربية، وهي لا تنحسر فحسب، بل تزداد، ومؤخرا أودت بحياة عدد من القتلى اليهود." وأضاف بن يشاي، في مقاله أن "الآونة الأخيرة شهدت تضاعف عدد الهجمات المسلحة التي قُتل فيها يهود أكثر من الضعف، ورغم أن معظمها عبوات ناسفة صغيرة ومرتجلة، فإن جودتها تتحسن كما قوتها، بدليل ما شهده مخيم جنين بالعبوات الناسفة، ومحاولات إطلاق صواريخ بدائية، وشهدت الآونة الأخيرة تغييرا في أنماط هذه العمليات مع تجدد مشاكل الجيش مع إطلاق النار على الطرق السريعة من السيارات المتحركة، أو إطلاق النار بالأسلحة النارية من مواقع ثابتة، بجانب إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة الروتينية."

تجدر الإشارة إلى أن هذه القراءات الإسرائيلية، تكشف أن الأجهزة الأمنية تتعامل حالياً مع التخوف من إقامة مختبرات إنتاج متفجرات بدائية، ومحاولات تهريب متفجرات عادية، وموضوع الصواريخ، ومن أجل إحباط هذه التهديدات، يعمل الجيش

بعدّة مسارات، أولها عمليات الاعتقال الكبيرة للحصول على معلومات استخباراتية: كمية ونوعية، وثانيها تكثيف المداهمات المستمرة في الأماكن التي سيحصل فيها الشاباك وأمان على معلومات مستهدفة، وثالثها إرسال أكثر من 25 كتيبة من المشاة لتنفيذ الإجراءات المضادة والاعتقالات.

* * *

بعد صفقة ضخمة مع ألمانيا.. الاحتلال يتوقع بيع مزيد من الأسلحة لأوروبا

ما زالت الأوساط العسكرية الإسرائيلية تبحث تبعات صفقة بيع منظومة "آرو 3"؛ لألمانيا، والتي تعد الأكبر في تاريخ الاحتلال، وتقدر قيمتها بـ14 مليار شيكل، "حوالي أربعة مليارات دولار"، وسط تفاؤل إسرائيلي بأن تحذو دول أوروبية حذو ألمانيا، وتقدم على حيازة المنظومة المخصصة لاعتراض الصواريخ طويلة المدى الصواريخ المكلفة بحماية القارة من الصواريخ الروسية المتوقعة. وذكر يوآف زيتون المراسل العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت أن "تفاؤلا كبيرا يسود المؤسسة العسكرية عقب التوقيع مع ألمانيا على أكبر صفقة بيع أسلحة إسرائيلية على الإطلاق، ما قد يكسر الحاجز أمام دول أوروبية أخرى مهتمة بهذه المنظومة الإسرائيلية المتطورة، تمهيدا لامتلاكها هذه المنظومة الدفاعية لاعتراض الصواريخ بعيدة المدى في الفضاء." وأضاف زيتون في تقرير نشره من برلين، "أن إسرائيل تأمل أن تكون في طريقها لأن تصبح منظومتها، هي درع للقارة الأوروبية، وقد اهتم الألمان منذ سنوات بهذه المنظومة التي تعد الأولى المخصصة ضد الصواريخ خارج الغلاف الجوي، ولا يملك الجيش الألماني مثلها حاليا ."

وأوضح أنه "في عام 2019، تم تقديم الطلب الألماني الأول لإسرائيل، لكن أزمة كورونا جمدت الخطوة في حينه، لكن الغزو الروسي لأوكرانيا كان سببا في قيام المستشار أولاف شولتس بتسليح جيشه على نطاق لم يسبق له مثيل في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية." وتابع أنه "كان للألمان مطلب لا لبس فيه مفاده أنهم بحاجة لهذه المنظومة في أقرب وقت ممكن، رغم أن حيازتها أمر معقّد، فقد كان على الأمريكيين الموافقة على الصفقة، باعتبارهم شركاء كاملين في مشروع إنتاج المنظومة منذ بدايته في أوائل التسعينيات، وهم مصنّعي صواريخه الاعتراضية ."

وأردف،:"بعد أن جاءت موافقة الحكومة الإسرائيلية في الصيف، حرص الألمان على تحويل الدفعة الأولى إلى الإنتاج الفوري لهم، بمبلغ 600 مليون يورو، ولتحقيق هذه الغاية، كان على المديرين التنفيذيين لوزارة الحرب التوقيع على الصفقة، كما حدث بوزارة الدفاع في برلين." وقال زيتون، إن "وزيرا الحرب يوآف غالانت ونظيره الألماني بوريس بيستوريوس وقعا على اتفاقية شاملة لتوسيع تعاونهما الأمني، وسيتم تحويل المبلغ الأول لإسرائيل خلال أيام في المستقبل القريب، ثم سيبدأ سباق التسلح في مصانع صناعة الطيران في جميع أنحائها، وسيعمل مئات العمال والمهندسين على مدار الساعة لتلبية احتياجات الصفقة الألمانية ."

وأكد أن "الهدف الذي حددته برلين هو إنتاج أول بطارية تشغيلية من هذه المنظومة الدفاعية مع رادارها المتقدم، وقيادة مركز الاعتراض وإدارة الإطلاق، وتعمل على الأراضي الألمانية حتى نهاية 2025، لكن المفتاح الآن بيد الأمريكيين، لأن هناك مصدرا دفاعيا أكد أن دولا أخرى في أوروبا الغربية مهتمة بحيازة المنظومة، حيث تمتلك ألمانيا صواريخ باتريوت، دون القدرة على اعتراض الصواريخ في الفضاء، مع العلم أن مبلغ الـ14 مليار شيكل هو فقط للبطارية الأولى، وبعد ذلك ستشتري ألمانيا

المزيد."

من جهة أخرى، كشف أودي عتسيون مراسل موقع ويللا، "أن هذه الصفقة العملاقة مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية ستوفر لألمانيا ودول الناتو الأخرى الحماية ضد الصواريخ الباليستية الروسية." وأضاف أن "سلاح الجو الألماني سيستلم بطاريات نظام الدفاع المضاد للصواريخ قبل نهاية 2025، مع أن الجدول الزمني قصير لصفقات عسكرية خطيرة من هذا النوع، في حين أن قيمة الصفقة تستمر بالارتفاع، وستصل إلى أربعة مليارات يورو، ما سيجعلها الصفقة الأكبر في تاريخ الصناعات العسكرية الإسرائيلية، بعد صفقة أنظمة الطيران باراك8 للهند في 2017، مقابل 1.6 مليار دولار."

وأوضح عتسيون في تقريره "أن الجهات المكلفة بإنجاز الصفقة الضخمة هي مصنع Elta وشركة Elbit وشركةTomer ، مع العلم أنه في الماضي منعت واشنطن تل أبيب من إمكانية تصدير المنظومة لكوريا الجنوبية والهند خوفًا من الضرر المحتمل لصناعاتها الدفاعية." وأكد أن "ألمانيا أوضحت أنها غير مهتمة بالنظام الأمريكي المكافئ المعروف باسم (ثاد)، ولذلك كان صعبا أن تعارض واشنطن صفقة بين اثنين من حلفائها المقربين، خاصة أن السنوات الأخيرة شهدت توطيد العلاقات الأمنية بين ألمانيا وإسرائيل، التي بدأت في وقت مبكر منذ ستينيات القرن الماضي عندما زودت ألمانيا إسرائيل بطائرات هليكوبتر ودبابات باتون."

يشار إلى أن سلاحي الجو "الإسرائيلي" والألماني حافظا على تدريبات مشتركة بقاعدة تل نوف، شملت تشغيل طائرات بدون طيار، كما اشترت الفروع العسكرية الألمانية أسلحة إسرائيلية في السنوات الأخيرة بمليار دولار. واستأجرت ألمانيا طائرة "هيرون" من الصناعة "الإسرائيلية" بصفقة قيمتها 730 مليون دولار، وحصلت على أسلحة من صنع شركة رافائيل بـ150 مليون دولار إضافية، وفي 2019 اشترت ألمانيا صواريخ سبايك بـ200 مليون دولار، كما أن رافائيل تزود سلاح الجو الألماني بنظام حرب إلكتروني متقدم بقيمة 100 مليون دولار. واشترت ألمانيا من رفائيل نظام سترة الرياح لحماية دبابات ليوبارد بـ45 مليون دولار، وهي المورد الرئيسي للسفن البحرية التابعة للاحتلال، حيث ابتاعت وزارة حرب الاحتلال من ألمانيا ست سفن "ساعر" وست غواصات "دولفين"، تم تسليم خمسة منها بالفعل، وفي 2022 طلب الاحتلال من ألمانيا ثلاث غواصات "سوبر دولفين" في صفقة ضخمة بقيمة ثلاثة مليارات دولار.

* * *